جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

دور التشخيص المالي في التنبؤ بالفشل المالي
دراسة حالة مؤسسة المضخات والصمامات - بالبرواقية-

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبتين:

- شيماء بن لخضر
- أحلام برابح

تحت إشراف الاستاذ الدكتورة:

فضيلة رمضاني

السنة الجامعية: 2023/2022.


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

شكرا للبارئ الخالق الذي وهبنا نعمتي العقل والصحة لإتمام هذا العمل بفضله سبحانه وتعالى والصلاة والسلام دائمين على الحبيب محمد صلى الله عليه وسلم.

نتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة "رمضاني فضيلة"على تفضلها بالإشراف على هذا العمل و توجيهاتها القيمة ومرافقتها الدائمة ولقاءتها التي تجسدت كلما طلبناها ،فجزاها الله عنا خير الجزاء .

كما أجزل الشكر على الأساتذة الأفاضل "أعضاء اللجنة المناقشة" على تفضلهم بمراجعة هذاالعمل وقبول مناقشته.

وبكل عبارات التقدير والاحترام اتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إعداد هذا البحث.

الإهـــــــــــــــداء

من قال أنا لها " نالها " و أنا لها و إن أبت رغما عنها أتيت بها
بعد مسيرة دامت 5سنوات حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب، ها أنا اليوم أقف على عتبة التخرج أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعة تخرجي بكل فخر، فالله ملك الحمد قبل أن ترضى، ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، لتوفيقي على إتمام هذا العمل و تحقيق حلمي
اهدي عملي الى من قال فبهما سبحانه وتعالى :
{ و اخفض لهما حناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا}
وإلى الأيادي الطاهرة التي أزالت من طريقي أشواك الفشل
إلى من ساندوني عند ضعفيى
إلى من رسمولي المستقبل بخطوط من الثقة و الحب
اليكم عائلتي
اهدي فرحة تخرجي الى تلك الانسانة العظيمة التي طالما تمنت ان تقر عينها برؤيتي في يوم كهذا الى
" امي "
والى من كلل العرق جبيينه وإنتظراليوم ليفتخر بي وعلمني أن النجاح لا يأتي الا بالصبر و الاصرار
ابي"
إلى من حبهم يجري فعروقي ومثال العطاء، الكبرياء، التضحية و سندي فالحياة
" إخوتي "
الى الأمان وقت الخوف و النور وقت الظلام و الجزء الكبير من قلبي إلى من فرح قلبه بنجاحي الى عائلتي الثانية و "خطيبي "
إلى من كانوا ملاذي و ملجئي إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى من كانوا إخوتي و أحبائي في الله "صديقاتي "
الى قرة عيني التي إحتضنتها كأم و مسكت يدي كإبنة الى كبدي
" أبـــــــــرار"



شيماء

إهداء

في آخر خطوة السلم، وفي اللحظة أكثر فخرا عندما كان التعب والجهد يغسلنا بماء النجاح ليبقى الواقع أبيض جميلا، فاللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، لأنك وفقتني في تحقيق حلمي أهدي ثمرة نجاحي إلى :

من وضع المولى عز وجل الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز ومن أزالت عن طريقي الأشواك بدعائها "أمي العزيزة".

إلى قدوتي الأولى ومن أحمل إسمه بكل فخر ونبراسي الذي ينير دربي، ومن أعطاني ومزال يعطيني بلا حدود ومن رفعت رأسي عاليا إفتخارا به "أبي العزيز أدامه الله ذخرا لي ".

وإلى من كان ظلي حين تعبي ورفيق الدرب والأيام جميعا بحلوها ومرها " زوجي العزيز".

وإلى إخوتي وزوجة أخي الذين لا تحلو الحياة إلا بهم وإلى آخر عناقيد البيت أصحاب المقام الأقرب إلى قلبي "أختي مباركة و إبنة أخي سجود ".

وإلى عائلتي الثانية أهل زوجي الذين هم نعم الله الجميلة وألطف مامر علي وإلى كتكوتهم الصغير حبيب قلبي "وسيم".

إلى جميع عائلتي من كبيرهم إلى صغيرهم وإلى من أفتقدهم في هذه الحياة أتمنى أن يسكنهم فسيح جناته.

وإلى من لم تربطني بهم علاقة النسب بل عطر الصداقة وود المحبة: " شيماء، أحلام، مروة، أسماء، هدى، رانا".

فاللهم إجعله نهاية خير لبداية طريق أعظم

الملخص :

نحاول من خلال هذا البحث إيجاد طريقة علمية تسمح بالكشف المبكر عن الفشل المالي الذي يمكن أن يواجه المؤسسات، حيث هدفت الدراسة إلى إختبار مدى قدرة التشخيص المالي بإستعمال مجموعة من النسب والمؤشرات في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات، وهذا في محاولة بناء نموذج ذو قدرة على التمييز والتنبؤ . ولغرض تحقيق أهداف البحث قمن بدراسة الوضعية المالية لمؤسسة بوفال _ البرواقية خلال فترة من سنة 2019 _ 2021 بإستخدام ثلاث نماذج (كيدا، ألتمان و شارد)، إنطلاقا من القوائم المالية للمؤسسة .

الكلمات المفتاحية:التشخيص، النسب، نماذج، التنبؤ، الفشل المالي.

.

Summary :

Through this research, we are trying to find a scientific method that allows early detection of financial failure that can face institutions. discrimination and prediction. For the purpose of achieving the objectives of the research, they studied the financial position of the Boufal-Al-Barwakia Foundation during the period from 2019-2021 using three models (Kida, Altman and Chard), based on the financial statements of the institution.

Keywords: diagnosis, ratios, models, prediction, financial failure.

إهداء	
شكر و عرفان	
ملخص	
الفهرس	Ⅳ_ I
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	Ⅶ
مقدمة	أ_ث
الفصل الاول : المفاهيم الأساسية للتشخيص	
تمهيد الفصل	01
المبحث الأول : ماهية التشخيص	02
المطلب الأول : مفهوم التشخيص المالي	02
أولا : تعريف التشخيص	02
ثانيا :تعريف التشخيص المالي	02
ثالثا :أهمية و أهداف التشخيص المالي	04_03
المطلب الثاني : أنواع التشخيص المالي	05
أولا : من حيث الجهة القائمة به	05
ثانيا :من حيث غرضه	05
المطلب الثالث : طرق التشخيص المالي	06
أولا : التشخيص التطوري	06
ثانيا : التشخيص المالي المقارن	07
ثالثا : التشخيص المعياري	07
المطلب الرابع : أساليب التشخيص المالي	07

أولا : بالإعتماد على المؤشرات المالية	07
ثانيا : بالإعتماد على التدفقات المالية	08
ثالثا : بالإعتماد على نماذج التنبؤ بالوضعية المالية	09_08
المبحث الثاني : أدوات التشخيص المالي	10
المطلب الأول : تشخيص الهيكل المالي	10
أولا : تحليل المالي الذمي	13_10
ثانيا : التحليل الوظيفي	20_13
المطلب الثاني : تقييم النشاط و النتائج	21
أولا : تحليل الأرصدة الوسيطية	21
ثانيا : القدرة على التمويل الذاتي	22_21
المطلب الثالث : تشخيص المردودية	23
أولا : تشخيص المردودية الإقتصادية	23
ثانيا : تشخيص المردودية المالية	24
ثالثا : تشخيص المخاطر المالية و التشغيلية	25
المطلب الرابع : تشخيص تدفقات الخزينة	30_26
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي و ظاهرة الفشل المالي	
تمهيد الفصل	32
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الأداء المالي	33
المطلب الأول : ماهية تقييم الأداء المالي	33
أولا : مفهوم التقييم	34_ 33
ثانيا : مفهوم الأداء	36_34

ثالثا : مفهوم الاداء المالي	37_36
رابعا : مفهوم تقييم الأداء المالي	38_37
المطلب الثاني : أهمية و أهداف تقييم الأداء المالي	38
أولا : الأهمية	38
ثانيا : الأهداف	40_39
المطلب الثالث : مؤشرات و مراحل تقييم الأداء المالي	41
أولا : المؤشرات التقليدية	42_41
ثانيا : المؤشرات الحديثة	44_43
ثالثا : مراحل تقييم الأداء المالي	46_45
المبحث الثاني : ظاهرة الفشل المالي و التنبؤ به	47
المطلب الأول : مفهوم التنبؤ بالفشل المالي	47
أولا : تعريف التنبؤ المالي	47
ثانيا : تعريف التنبؤ بالفشل المالي و مفاهيم مشابهة له	50_47
المطلب الثاني : مراحل و أسباب التنبؤ بالفشل المالي	_50
أولا : مراحل التنبؤ بالفشل المالي	52_50
ثانيا : أسباب التنبؤ بالفشل المالي	53_52
المطلب الثالث : طرق و أساليب التنبؤ بالفشل	53
أولا : النماذج النوعية	54_53
ثانيا : النماذج الكمية	55_54
المطلب الرابع: عرض بعض النماذج الكمية	61_55

خلاصة الفصل	62
الفصل الثالث : تطبيق نماذج الفشل المالي على شركة الصمامات و المضخات بالبرواقية	
تمهيد	63
المبحث الأول : تقديم مؤسسة بوفال	64
المطلب الأول : لمحة عن المؤسسة	65_64
المطلب الثاني : أهداف و وضائف المؤسسة	66_65
المطلب الثالث : تحليل الهيكل التنظيمي	68_67
المبحث الثاني: تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي	69
المطلب الأول : تطبيق نموج شارد	69
المطلب الثاني : تطبيق نموذج ألتمان	70
المطلب الثالث : تطبيق نموذج كيدا	71
خلاصة الفصل	72
خاتمة	74_73
قائمة المراجع	79_75
الملاحق	89_80

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01_01)	الميزانية المالية المختصرة	10
(02_01)	حالات التوازن لرأس المال العامل	11
(03_01)	شكل الميزانية الوظيفية	15_14
(04_01)	أهم نسب النشاط	20_19
(05_01)	طريقة حساب القدرة على التمويل الذاتي	22_21
(01_02)	النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي	57_56
(02_02)	ستة نسب أساسية في نموذج شارد	61
(01_03)	قيمة Z حسب نموذج ألتمان	70
(02_03)	قيمةZ حسب نموذج كيدا	71
(03_03)	قيمة Zحسب نموذج شارد	72

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01_01)	أدوات التشخيص المالي	30
(01_02)	مثلث الأداء	35
(02_02)	الإطار العام لعملية تقييم الأداء	37
(03_02)	مراحل تقييم الأداء	46

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
رقم 01	جدول حساب النتائج لسنة 2021	81
رقم 02	الميزانية (الأصول) لسنة 2021	82
رقم 03	الميزانية (الخصوم) لسنة 2021	83
رقم04	الميزانية (الأصول) لسنة2019	84
رقم 05	الميزانية (الخصوم) لسنة 2019	85
رقم 06	جدول حساب النتائج لسنة2019	86
رقم 07	الميزانية (الأصول) لسنة2020	87
رقم 08	الميزانية (الخصوم) لسنة2020	88
رقم 09	جدول حساب النتائج لسنة2020	89

مقدمة

تعتبر المؤسسة الإقتصادية القلب النابض لأي إقتصاد وعاملا مهما في تطوره، ونظرا لتواجد هذه المؤسسات في محيط يتميز بالمنافسة الشديدة في ظل العولمة، البقاء فيه للأقوى والأكثر تنافسية، حيث يعتبر التشخيص المالي مجال من مجالات الإدارة المالية وضرورة قصوى بالنسبة للتخطيط المالي، فيعتبر مجموعة من الطرق والوسائل المستعملة من أجل الوصول إلى تشخيص كامل وإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وكشف الإختلالات المالية التي تؤثر سلبا على الأداء المالي، إذ يكتسي التشخيص المالي أهمية بالغة سواء بالنسبة للمؤسسات أو بالنسبة لأطراف المتعاملين معها، ونتيجة التطورات لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداء أو أكثر من أدوات التشخيص المالي، كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة، لذا لابد من خضوع تلك البيانات إلى الفحص والتحليل والتفسير بهدف دراسة نجاحها أو فشلها وتقييمها وبيان نقاط القوة والضعف، وبعبارة أخرى يعد التشخيص المالي عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة في الماضي وإمكانية الإرتقاء به في المستقبل .

إلا أن الشركات والمؤسسات قد تعاني من بعض الأزمات والإهتزازات التي تؤدي بها إلى فشل المالي، ولهذا جاءت هذه الدراسة لتبين أسباب هذا الفشل وأبعاده، ووضع مجموعة من المقترحات للكشف المبكر (التنبؤ) عليه قبل وقوعه، مما يسمح للإدارة إمكانية أتخاذ القرارت المناسبة في الوقت المناسب

1_ **إشكالية الدراسة:** على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية كما يلي :

كيف يساهم التشخيص المالي في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة ؟

وتندرج تحت الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية :

1- ماهي أهداف التشخيص المالي؟

2_ ماهو دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي ؟

3_ مامدى فعالية نماذج الفشل المالي (كيدا، شارد وألتمان) للتنبؤ بالفشل المالي في مؤسسة بوفال ؟

2 _ فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن الغموض الوارد في الإشكالية السابقة، قمنا بصيغة الفرضيات التي سنحاول إثباتها من خلال دراستنا هذه حيث كانت الفرضيات كالآتي:

الفرضية الأولى:

- ✓ التشخيص المالي يقييم الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة .

الفرضية الثانية :

- ✓ تقوم عملية التشخيص المالي على دراسة عدة مؤشرات من خلالها تقييم الوضعية المالية لمؤسسة بوفال

الفرضية الثالثة :

- ✓ نموذج ألتمان أكثر فعالية من النماذج الأخرى للتنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة بوفال.

3 _أهمية الدراسة :

_ يكتسي هذا الموضوع كونه يعالج و يحلل مداخل الربط بين متغيرين بالغي الأهمية ولهما دور واضح في تحديد مصير المؤسسة بالنجاح أو الفشل، حيث تمثل التقارير المالية ونتائج التشخيص المالي دليلا مرشدا و أداة بالتنبؤ بالفشل المالي .

4_ أهداف الدراسة :

تكمن أهداف الدراسة في:

- ✓ الحصول على معارف نظرية ومحاولة إسقاطها على الحالة التطبيقية ؛
- ✓ إبراز أهمية التشخيص المالي وأدواته ؛
- ✓ التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة ؛
- ✓ الكشف عن الدور الذي يلعبه التشخيص المالي في التنبؤ بالفشل المالي داخل المؤسسات الإقتصادية؛
- ✓ إبراز مدى اعتماد المؤسسات الإقتصادية على التشخيص المالي في تحديد وضعيتها المالية .

5_ مبررات الدراسة :

- ✓ أهمية التشخيص المالي في المؤسسات الإقتصادية ؛
- ✓ الصلة المباشرة بين هذا الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه ؛
- ✓ الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع .

6_المنهج المتبع :

_ لقد إعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي في الجزء النظري والذي تطرقنا فيه إلى مختلف التعريفات المتعلقة بالتشخيص المالي والتنبؤ بالفشل المالي أما في الجانب التطبيقي فقد إعتمدنا على

دراسة حالة لمؤسسة بوفال وتم تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي (كيدا، ألتمان وشارد) بالإعتماد على الميزانيات لسنوات (2019_ 2020_ 2021) وجدول حساب النتائج .

7 _أدوات الدراسة : إعتمدنا في دراستنا هذه على :

- ✓ الكتب المتخصصة في مجال البحث؛
- ✓ أطروحات دكتوراه ورسائل الماجستير ؛
- ✓ مجلات ومداخلات ؛
- ✓ EXCEL .

8_الدراسات السابقة :

توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التشخيص المالي نظرا لأهميته الكبيرة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، إلا أنها لم تتطرق في مجملها للعلاقة بين التشخيص المالي وإستراتيجية المؤسسة، ومن أهم هذه الدراسات نجد :

– **الدراسة الأولى** : لمروان حايد، استخداد التشخي الإستراتيجي في تحليل المتغيرات البيئية للمؤسسة الإقتصادية _ دراسة حالة للمجمع " صيدال" فرع المضادات الحيوية بالمدية_"، مذكرة ماجستير في العلوم التسيير، وجامعة المدية 2011 .

حيث حاول الباحث الإجابة على الإشكالية الآتية : كيف يمكن تحليل العوامل والمتغيرات البيئية للمؤسسة الإقتصادية باستخدام التشخيص الإستراتيجي ؟ وقد تطرق في بحثه لأهم مفاهيم الإدارة الإستراتيجة والتشخيص الإستراتيجي لكل المتغيرات البيئة الخارجية والداخلية عليها الإستعانة بالتفكير الإستراتيجي والتشخيص المالي بأدوات التحليل الإستراتيجي لمساعدتها على اختيار الإستراتيجية الملائمة.

الدراسة الثانية : دراسة نجلاء إبراهيم هبة الرحمن 2004

دراسة تحليلية لبعض مناذج التنبؤ بالفشل المالي هدفت الدراسة إلى وضع نموذج يمكن الشركات من التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه حيث أجريت الدراسة على عينة من شركات المساهمة السعودية تتكون من 43 شركات ناجحة و43 شركات متعثرة وكانت هذه الشركات متماثلة فيما بينها على أساس حجم المبيعات وسنة الحصول على البيانات، تمت الدراسة باختبار 42 نسبة مالية لتحليلها باستخدام أسلوب التحليل المرحلي، ومن ثم تطبيق بيانات العينة على نموذج بيفر ومنوذج ألتمان بالإضافة إلى النموذج المقترح باستخدام أسلوب التحليل التمييزي بالطريقة المباشرة .

لخصت الدراسة إلى :

_ الوصول إلى نموذج إحصائي مختلف عن النماذج التقليدية يفيد في توفر معلومات إضافية للقوائم المنشورة بصورة مبسطة، مما يساعد على تقييم أداء الشركات من خلال أسلوب التحليل التمييزي الخطي .

_ تفوق النموذج المقترح بالنسبة للسنوات الثالثة مجتمعة قبل الفشل المالي حيث بلغت دقة النموذج 93 % أما بالنسبة لكل سنة على حدة فقد بلغت على التوالي 100 %، 99%، 100 %.

_ أهمية تطبيق أسلوب تحليل التمايز المتعدد في تحديد مدى الفشل أو نجاح الشركات مقارنة بالأساليب التقليدية للتحليل المالي .

_ مايميز دراستي عن الدراسات السابقة أني قمت بتطبيق ثلاث نماذج من النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل داخل المؤسسة كعينة، وتوصلت إلى أن المؤسسة بوفال البرواقية في تدهور مالي ومعرضة للفشل المالي .

9_حدود الدراسة :

البعد المكاني : لقد تمت هذة الدراسة في مؤسسة بوفال وحدة المضخات والصمامات مقرها بمدينة برواقية ولاية المدية .

البعد الزمني : غطت الدراسة في المؤسسة الفترة ما بين سنوات 2019_ 2021 حيث إمتدت فترة التربص على مستوى المؤسسة يوما من 2023/02/01 إلى 2023/04/07.

10_ هيكل الدراسة :

حتى يتم الإحاطة بالموضوع والإجابة الإشكالية المطروحة إرتأينا هيكلة البحث وتقسيمه إلى ثلاث فصول، إثنان منهما نظرية والأخر تطبيقي يتمثل في دراسة حالة تسبقها مقدمة عامة وتلحقها خاتمة وذلك حسب الهيكل التالي :

الفصل الأول : يعتبر كمدخل وتمهيد للموضوع يتناول فيه مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتشخيص المالي للمؤسسة من خلال مبحثين أساسيين تتمثل في مفاهيم عامة حول التشخيص، وجاء في المبحث الثاني أدوات التشخيص .

الفصل الثاني : ويشمل على مفاهيم أساسية جول الأداء المالي وكل ما يتعلق بمؤشراته هذا ما يخص المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد تناول ظاهرة الفشل المالي عبر ثلاث مطالب تعبر عنه .

_ **الفصل الثالث** (التطبيقي) : من خلاله حاولنا إسقاط ما جاء في الجزء النظري على مؤسسة بوفال، من خلال مبحثين، المبحث الأول كان تقديم بالمؤسسة محل الدراسة، ثم تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على قوائم المالية للمؤسسة .

11- **معوقات الدراسة :**

- ✓ قلة المراجع التي تتضمن التشخيص المالي ؛
- ✓ صعوبة الحصول على الموافقة من المؤسسة محل الدراسة لقبولنا كمتربصين ؛
- ✓ عدم الحصول على المعلومات الكافية واللازمة .

الفصل الأول :

مفاهيم أساسية حول التشخيص المالي

تمهيد :

لكي تتمكن المؤسسة الإقتصادية من معرفة أهم احتياجاتها المالية ومدى قدرتها في التعامل مع الوضعيات المالية الصعبة والحصول على معلومات دقيقة فإنه يجب على المسير المالي إستخدام دراسة مالية مفصلة حول تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة التي تسمح بمعرفة كل التغيرات والتطورات التي تحصل في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة بالإعتماد على القوائم المالية التي تتضمن كم هائل من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحالية، ويتم تحليلها بإستخدام أساليب وأدوات مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات بتحديد نقاط القوة والعمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة، وتحديد نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها، ومن ثم إتخاذ قرارات رشيدة تساعد في بناء توقعات مستقبلية حول مدى إستمرارية المؤسسة . ومن خلال هذا الفصل سوف نقوم بالتطرق للمباحث الآتية :

المبحث الأول: ماهية التشخيص المالي .

المبحث الثاني: أدوات التشخيص المالي

الفصل الأول : مفاهيم أساسية حول التشخيص المالي

المبحث الأول: ماهية التشخيص المالي

إمتد مفهوم التشخيص إلى مجال الإدارة والتسيير خلال سنوات السبعينات، وعرف تطورا هاما بداية الأزمة الإقتصادية العالمية، وإذا كان تعريف التشخيص و غرضه وأنواعه وكذا منهجية ونطاق إستعماله واضح في المجال الطبي فإن الوضع لا يختلف في مجال علم الإدارة حيث يمكن للتشخيص في المؤسسة بكافة أنواعه عامة و التشخيص المالي خاصة من التوصل لوصف واضح لصحة المؤسسة . كما يمكننا من أخذ التدابير الكافية لضمان بقائها وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق لذا نحاول من خلال هذا المبحث التطرق الى مفهوم التشخيص المالي و أنواعه بالإضافة إلى طرق التشخيص المالي مع عرض في الأخير أساليب التشخيص المالي .

المطلب الأول : مفهوم التشخيص المالي

قبل التطرق إلى مفهوم التشخيص المالي لابد من التطرق أولا لتعريف التشخيص بصفة عامة وعرض مختلف أنواعه .

أولا: تعريف التشخيص

كلمة التشخيص هي كلمة يونانية الأصل وهي مشتقة من كلمة Diagnostics وتعني المعرفة والمقدرة على الإدراك و بصفة عامة يعرف التشخيص على أنه : "الحكم على وضعية معينة أو حالة معينة بهدف الحصول على الشفاء من خلال ملاحظة الأعراض وتحليل الأسباب ومن ثم تحليل طبيعة المرض وإقتراح الحلول المناسبة كتشخيص هوية المؤسسة، التشخيص الوظيفي أو التشخيص الإستراتيجي "[1].

أما في مجال الإدارة فقد عرف التشخيص على أنه إدلاء الآراء والأحكام على حالة المؤسسة، والذي قد ينجر عن الخروج بنتائج إيجابية أو إستنتاج النقائص[2] " .

ثانيا:تعريف التشخيص المالي

يعرف التشخيص المالي بأنه :"مرحلة من مراحل التشخيص الكلي للمؤسسة وقد يتطلب إجرائه مسيرون من داخل المؤسسة بهدف إعادة تقييم توجهاتهم الإستراتيجية أو قد يتطلب مستشارون من خارجها"[3].

كما يعتبر تقييما للحالة المالية لفترة زمنية معينة من نشاط المؤسسة للوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية من السياسة المتبعة بإستعمال أدوات ووسائل تتناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها، لذا فهو

[1]- Chandal bussenault martine prete,**organisation et gestion de l'enterprise ,**edition vuibert, France, 1999, P 139.

[2] J , Y Eglem et autre, Les mécanismes financiéres de l'entreprise, edition montchisstien ,France, 1991, P 429.

[3] -laurent batshe **le daignostique financier,** rdition economica ,france, 1995, p 18.

مهمة من مهام المسير ويعتبر الركيزة التي تستند عليها المؤسسة في وضع البرامج والخطط المالية المستقبلية[1].

فعملية التشخيص المالي لا تتوقف عند مجرد الكشف عن نقاط القوة والضعف وإنما تتطلب ضرورة البحث عن العوامل والأسباب التي أدت أو ستؤدي إلى وقوع ذلك، ومن ثم البحث عن البدائل وتحليلها وتقييمها للإختيار الأمثل من بينهما بالإضافة إلى الإجراءات التى تحد من إعادة الوقوع فيها[2].

وفي مجمل القول يمكننا تعريف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل الوضع المالي على أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة وذلك بإستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية وذلك من أجل إستخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية [3].

ثالثا : أهمية و أهداف التشخيص المالي

1-أهمية التشخيص المالي:

تكمن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية، فهو يعتبر أداة مهمة للتنبؤ بالفشل المالي أو العسر المالي لذلك منهج لتعزيز القدرة التنبؤية، بحيث تتجلى أهمية التشخيص المالي أكثر في النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق هذه التقنية، ويمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط الآتية [4]:

- ✓ تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة ؛
- ✓ تحديد المركز المالي ودرجة الإستقلالية للمؤسسة بالنسبة لغير الممولي ؛
- ✓ تحديد مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية ومدى إمكانية تسديد الديون ؛
- ✓ تحديد نسبة الكفاءة في إستعمال الموارد المالية للمؤسسة إعتمادا على مفهوم المردودية ؛
- ✓ تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات من نفس القطاع والحجم في الإقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها ؛
- ✓ إستعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير إتجاه المؤسسة ؛
- ✓ إتخاذ القرارت في مجال تخطيط الإستثمارات ؛

---

[1]-مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 15.

[2] - kamel hamdi , **daignostique et redressment** ,edition salam ,algerie, 2002, P 33.

[3]- إلياس بن ساسي يوسف قريشي، **التسيير المالي الجزء الأول**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية،2011، ص 45.

[4]- دردوري لحسن، **مطبوعة في مقياس التشخيص المالي**، سنة أولى ماستر، تخصص مالية وحاكمية المؤسسة ومالية و إقتصاد دولي، قسم علوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2014-2015 ، ص11.

- ✓ إمكانية السماح بالإفتراض مجددا أو الإنطلاق من هامش الإقتراض المتوفر .

ومنه نلاحظ أن التشخيص المالي يعتبر من الدعائم الرئيسية للمسيرين الماليين داخل المؤسسة للقيام بمختلف الإجراءات في المجال المالي ويعتبر كقاعدة ضرورية على أساسها يتم إتخاذ قرارات العديد من المتعاملين مع المؤسسة خصوصا من تهمهم وضعية المؤسسة.

2-أهداف التشخيص المالي :

يهدف التشخيص المالي في إطار عملية مرتبة وممنهجة إلى ما يلي [1]:

- ✓ تشخيص دقيق لممتلكات المؤسسة إنطلاقا من الميزانية ومدى فعالية التسيير عبر جدول حسابات النتائج ؛
- ✓ فهم السلوك الإقتصادي و المالي للمؤسسة و محاولة توقع مدى نمو الهياكل المالية عبر الزمن ؛
- ✓ تقييم الموقف الإستراتيجي للمؤسسة من خلال تحديده لنقاط القوة والضعف في بيئة المؤسسة الداخلية وتقييمه للفرص والتهديدات في البيئة الخارجية للمؤسسة ؛
- ✓ يساعد إدارة المؤسسة على رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية ومنه يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة ؛
- ✓ يساعد المسير المالي على تحديد المشاكل التقنية الإقتصادية والمالية والمساعدة في تقييم البيانات الخاصة بمعالجتها ؛
- ✓ يساعد في توقع مستقبل المؤسسات من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها ومنه معرفة الإجراءات المناسبة لتفادي إفلاسها وتجنيب المساهمين الخسائر المحتملة ؛
- ✓ يوفر مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الإقتصادي في رسم الأهداف المالية والإقتصادية والإجتماعية على مستوى المؤسسة وعلى المستوى الوطني .

[1]-دردوري لحسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

المطلب الثاني : أنواع التشخيص المالي

يمكن تقسيم التشخيص المالي الى أنواع نذكر منها :

أولا : من حيث الجهة القائمة به .

يمكن تقسيم نطاق التشخيص المالي إلى قسمين فيما يخص هذا المنظور على النحو الآتي[1] :

1-التشخيص الداخلي

وهو عملية تشخيص وتحليل نقاط القوة ونقاط الضعف الداخلية للمؤسسة، حيث إن هذا التشخيص تضعه المؤسسة لنفسها، والهدف منه أن تكشف عن نقاط القوة والضعف وتقوم بتزويد المسيرين بالمعلومات التي على أساسها يتم إتخاذ القرارات المناسبة.

2-التشخيص الخارجي

تكون عملية التشخيص من طرف خارجي ,حيث أنه يقوم بجمع المعلومات من المحيط الخارجي، وهي معلومات لا تحتوي على الدقة كما في التشخيص الداخلي لأن مصادر الحصول عليها متعددة، إلا أن هذه المعلومات سواء كانت داخلية أو خارجية تشترك في كونها تتعلق بنشاط المؤسسة .

ثانيا: من حيث غرضه

وينقسم التشخيص المالي من حيث غرضه إلى [2]:

1-التشخيص المالي الإستطاعي :

يسمح بإعطاء صورة كافية عن الوضع المالي للمؤسسة حتى تتمكن الأطراف المهتمة بوضعها من نسج العلاقات المالية بشكل سليم ومدروس .

2-التشخيص المالي العلاجي:

يرتبط إجرائه بحدوث إضطرابات مالية طوال حياة المؤسسة الاقتصادية، ويسعى هذا التشخيص للبحث عن أسباب الاضطرابات كما يبحث في العلاج المناسب لها بهدف إخراج المؤسسة من مأزقها وإنقاضها من الزوال.

3-التشخيص المالي الوقائي :

يتم تنفيذه أو إجراءه بصفة دورية ومنتظمة، حيث يتضمن فحصا نوعيا للمشاكل المالية الكلاسيكية التي تحدث في المؤسسة الإقتصادية، والقيام بعد ذلك بإجراءات تصحيحية إلا أن هناك أطراف لا

---

[1]- شيخة خميسي، **التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة، الجزائر، 2010، ص ص47-48 .

[2]- عمر صخري، **إقتصاد مؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، سنة 1993، ص 24.

تثمن العمليات الوقائية مما يجعل هذا النوع يتسم بقلة الضمان بالنسبة للمسيرين .

المطلب الثالث : طرق التشخيص المالي

يسعى التشخيص المالي إلى تحليل البيئة المالية الداخلية للمؤسسة والتي تهدف إلى التعرف على نقاط الضعف والقوة، وبغية الوصول إلى ذلك يستخدم مجموعة من الطرق سوف نعرضها فيما يلي[1]:

أولا :التشخيص التطوري:

يقوم هذا النوع من التشخيص المالي على دراسة الوضعية المالية لعدة دورات مالية متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية . ولإجراء هذه الدراسة لابد من إمتلاك المؤسسة لنظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال وحتى يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية يتركز التشخيص المالي التطوري على العناصر الآتية :

1-1: تطور النشاط :

أي متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة الناتجة أو النتائج المحاسبية ..... الخ ومن ثم الحكم على نمو النشاط .

1-2: تطور أصول المؤسسة : تعبر الأصول على مجموعة الامكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة النشاط ومن ثم مراقبة تطور هذه الإمكانيات .

1_3: تطور هيكل دورة الاستغلال : يتكون هيكل دورة الإستغلال من العملاء والموردين والمخزونات، والتي تشكل في مجموعها الإحتياجات المالية لدورة الاستغلال التي ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط (إرتفاع في رقم الأعمال) من أجل الحكم على مستوى الإحتياجات المالية .

1_4: تطور الهيكل المالي : يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة أساسا في الأموال الخاصة ومصادر الإستدانة، وبناء على العناصر السابقة الذكر يمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الإستدانة والتمويل الذاتي ومساهمات الشركات وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل الاحتياجات وقدرتها على السداد ومدى إستقلاليتها المالية وتأثير الإستدانة على المردودية .....الخ .

[1]-زاهر عبد الرحيم عاطف، **ادارة العمليات النقدية و المالية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص ص 206 - 208 .

ثانيا :التشخيص المالي المقارن

يرتكز التشخيص المالي المقارن على تحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع المؤسسات المماثلة في النشاط، وعليه فالأساس الذي يعتمد عليه التشخيص المالي المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة وذلك بناء على معطيات المؤسسة الرائدة في نفس القطاع بإستخدام مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية .

ثالثا:التشخيص المعياري :

هو إمتداد للتشخيص المقارن، يختلف عنه في إعتماده على معدلات معيارية يتم إختيارها بناء على دراسات شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مكاتب دراسات متخصصة أو من طرف الخبراء والمحللين العاملين في البورصات [1].

المطلب الرابع :أساليب التشخيص المالي :

تتضمن عملية التشخيص مجموعة من الطرق الممكن إستخدامها لتحديد الوضعية المالية للمؤسسة وكذا مستوى أدائها، وحتى تمكن الاسترشاد بها في عمليات التنبؤ بالوضعية المالية المستقبلية لهذا الأداء، وسنذكر فما يلي أهم الأساليب المعتمدة[2]:

أولا: التشخيص المالي بالإعتماد على المؤشرات المالية :

التشخيص المالي بالإعتماد على المؤشرات المالية من أهم أساليب التشخيص المالي والأكثر إستخداما لما يتمتع به من قدرة وفعالية في تفسير العديد من الجوانب المالية وعناصر الكفاءة لدى المؤسسة، وقد تتعددت الفئات أو المجموعات التي يتم من خلالها تصنيف هذه المؤشرات المالية، ويمكن توضيح أن المؤشر المالي يمثل علاقة رياضية بسيطة بين بسط ومقام هذه العلاقة تعكس جانبا من الأداء العملي لكل منهما، فمثلا ربحية الدينار المستثمر تعكس العلاقة بين أقدار الأرباح التي تحققت وحجم الاستثمارات التي يتم توظيفها لتحقيق هذه الأرباح .

ويمكن تحديد المجموعات الأساسية التي يمكن تصنيف المؤشرات المالية تبعا لها على النحو الآتي :

- ✓ مؤشرات السيولة ؛

[1]–خليفة الحاج، **التشخيص المالي أداة لرسم الإستراتيجية المالية للمؤسسة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني بعنوان التشخيص المالي للمؤسسات الإقتصادية، جامعة سوق أهراس، 23/22 ماي 2012، ص 5.

[2]– بلكاري بلخير، **أثر التقييم المالي على مسار الشركة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2010، ص 28.

- ✓ مؤشرات الكفاءة و معدلات الدوران ؛
- ✓ مؤشرات الرافعة التمويلية و هيكل التمويل ؛
- ✓ مؤشرات سوق المال ؛
- ✓ مؤشرات الربحية ؛
- ✓ مؤشرات النشاط .

ثانيا: التشخيص المالي بالإعتماد على التدفقات المالية :

يتمثل هذا النوع من التشخيص في التحليل الذي يقوم بمعالجة التدفقات الخارجة من المؤسسة في شكل وحدات نقدية، حيث يشكل أداة مهمة للتحليل المالي ذلك أنه يسمح بمراقبة التوازن بين الإستخدامات والموارد القصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، كما يعد الأداة الوحيدة التي تسمح بضمان الإستراتيجية المالية القابلة للتحقيق، أي يضمن فحص الإستراتيجية المختارة وذلك بمحاكاة التدفقات (النقدية) المتوقعة الملائمة وأيضا تاريخيا يسمح بفهم مشاكل الخزينة التي لاقتها المؤسسة .

يمكن إيجاز أهمية التشخيص المالي وفق التدفقات النقدية في العناصر الآتية :

- ✓ تقييم تدفقات الخزينة التشغيلية ؛
- ✓ تقييم تدفق المجهودات المبذولة فيما يتعلق بالإستثمار ؛
- ✓ يبين لنا أهمية التنازلات مقارنة بتدفقات الخزينة ؛
- ✓ فيما يتعلق بالتمويل يتم البحث فيما إذا كان تدفق الخزينة كافيا لتسديد القروض طويلة الأجل .

ثالثا : التشخيص المالي بالإعتماد على نماذج التنبؤ بالوضعية المالية .

يرجع الفضل في ظهور هذا الأسلوب إلى المجهودات الباحثين من الولايات المتحدة منذ بداية الستينات في إجراء الدراسات الهادفة إلى تحديد المؤشرات التي يمكن الإسترشاد بها في التنبؤ بإحتمالات الفشل المالي، وذلك بتشجيع من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وهيئة البورصات وذلك في خصم الجدل القائم حول مدى مسؤولية مدقق الحسابات عن حوادث الإفلاس للشركات التي أخذت تتزايد ملحقة أضرار كبيرة بالمساهمين والمقرضين وغيرهم، حيث كان BEAVERعام 1966 أول باحث أنجز دراسة في هذا المجال فبنى نموذجا للتنبؤ لتعثر الشركات، ثم تبعه في ذلك الباحث ATLAN بإعتماد نموذجه الخاص الذي شاع إستخدامه فيما بعد تحت مسمى نموذج Soore . Z وقد بنى كل منهما نموذجه على مجموعة من النسب المالية المركبة والمترابطة ضمن سلاسل زمنية يمتد أفقها الزمني على مدار عدة

فترات محاسبية ليتشكل منها نموذج إحصائي يضاف على تلك النسب سمة الديناميكية وبقدر يجعلها أداة صالحة للتنبؤ بالفشل المالي للشركات، وسوف نتطرق لاحقا بالتفصيل إلى هذه النماذج.

من خلال ما سبق سرده حول الطرق وأساليب التشخيص المالي يمكننا القول بأنها تتنوع وتختلف فيما بينها بإختلاف الهدف المرجو تحقيقه من خلال عملية التشخيص المالي إلا أن مجمل هذه الطرق الأساليب تتبع مراحل معينة إبتداء من عملية تحديد الأهداف إلى وضع التقارير النهائية للإقتراحات وللتوصيات .

المبحث الثاني : أدوات التشخيص المالي

قبل قيام المسير المالي بإتخاذ أي قرار يحتاج إلى دراسة تمهيدية تتمثل في تشخيص حالة المؤسسة، وذلك بتحليل الوضعية المالية إلى مكوناتها الأساسية بإستخدام مجموعة من الأدوات التي سنحاول عرضها بالتطرق إلى أدوات تشخيص الهيكل المالي أولا، تقييم النشاط والنتائج ثانيا، وتقييم المردودية ثالثا، وفي الأخير تشخيص تدفقات الخزينة .

المطلب الأول : تشخيص الهيكل المالي

الهدف من عملية تشخيص الهيكل المالي هو معرفة مدى ضمان المؤسسة لإحتياجاتها المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي والمردودية والملاءة المالية .....الخ، وذلك إعتمادا على المنظور المالي المرتكز على الذمة المالية ومبدأ السيولة والإستحقاق، والمنظور الوظيفي المتركز على الميزانية الوظيفية والخزينة ونسب النشاط والفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل، بهدف إتخاذ قرارات مالية إستراتيجية (الإستغلال، الاستثمار والتمويل) على المدى القصير والبعيد[1] .

أولا :التحليل المالي الذمي

يقوم التحليل المالي الذمي على مفهوم الذمة المالية للمؤسسة، وتحدد من خلال جرد عناصر الأصول والخصوم، وبالتالي فهي تبرز خطر الوقوع في الإفلاس أو العسر المالي، ومن أدوات التحليل المالي الذمي التي تساعد على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من جانب السيولة والإستحقاق نذكر منها الميزانية المالية المختصرة، رأس المال العامل للسيولة، نسب السيولة ونسب المديونية .

1ـ الميزانية المالية المختصرة :حيث يمكننا تعريف الميزانية المالية على النحو الآتي : " تبنى الميزانية المالية على التفرقة بين درجة سيولة الأصول من جهة ودرجة الإستحقاق الخصوم من جهة أخرى، وهذا يسمح بتقييم خطر عدم الملاءة ومدى قدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها [2] والجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول رقم (1-1): يوضح الميزانية المالية المختصرة .

الأصـــــــــــــــــول	الخصـــــــــــــــــوم
أصول طويلة و متوسطة الأجل	رؤوس الأموال طويلة و متوسطة الأجل
الأصول التي تقل مدتها عن سنة	رؤوس أموال أجنبية

المصدر: bachy , Michel Sion , Analyse Financière de compt consolidès normes ifrs, Dunod,Frnace Burno

[1]-إلياس بن ساسي يوسف قريشي , مرجع سبق ذكره ,ص 72.

[2] -Nacer Eddin Saad Analtse , **financiere d 'entreprise mèthodes et outils d'analyse et de daignostic en norms financiers et internationales** ,edition economices , France ,2009 ,p75.

2009 ,p5.

2ـ رأس المال العامل للسيولة " FRL "

يعتبر رأس المال العامل للسيولة هامش أمان للمؤسسة لمواجهة الظروف الطارئة التي قد تتعرض لها والذي يحسب من منظورين كما يلي :

2_1_من أعلى الميزانية :

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الغير جارية .....(1−1)

2_2_من أسفل الميزانية :

رأس المال العامل = الأصول الجارية – الخصوم الجارية .....(2−1)

وتأخذ قاعدة التوازن المالي تأخذ ثلاث حالات يمكن إدراجها في الجدول الموالي :

الجدول رقم (01−02): حالات التوازن لرأس المال العامل للسيولة.

FRL	حالات التوازن	التعليق
من أعلى الميزانية	**FRL> 0**	في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل الدائم عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول غير جارية.
	FRL=0	هي حالة نادرة الحدوث حيث تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات، وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الإحتياجات المالية.
	FRL< 0	في هذه الحالة تكون رؤوس الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة مما يستدعي البحث عن موارد مالية اخرى لتغطية العجز في التمويل .
من أسفل الميزانية	**FRL>0**	يدل على أن المؤسسة تستطيع مواجهة الخصوم الجارية باستخدام الأصول الجارية دون تحقيق فائض مالي .
	FRL=0	في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية الخصوم باستخدام أصولها الجارية دون تحقيق فائض ولا عجز.
	FRL< 0	في هذه الحالة تكون الأصول الجارية القابلة للتحصيل في الأجل

		القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

المصدر : إلياس بن ساسي ، يوسف القريشي ، مرجع سبق ذكره ،ص ص87-89 .

FRL :Fonds de roulement liquide

3-نسبة السيولة:

تعتبر نسب السيولة من أهم مؤشرات التوازن في التحليل الذمي لما توفره من معلومات متعلقة بدرجة سيولة المؤسسة، ومن أهمها نذكر مايلي :[1]

3-1- نسبة التداول :

تعد هذه النسبة تحليل لمدى قدرة المؤسسة على مواجهة إلتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيدها إعتمادا على أصولها الجارية والتي يجب أن تكون أكبر من 100، إلا أنها ترصد كميا ما يتوفر من الأصول المتداولة لتغطية الإلتزامات المتداولة، ويتم تجاهل تركيبة هذه الأصول وتفاوت درجة سيولتها، لذا يمكن تدعيمها بنسبتي السيولة السريعة والسيولة النقدية.

3-2- نسبة السيولة السريعة :

تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأصول الجارية للديون القصيرة الأجل دون اللجوء إلى المخزونات، وتكون هذه النسبة محصورة بين 30% و 5 % .

نسبة السيولة السريعة =(الأصول المتداولة ـ المخزون ـ القيم القابلة للتحقيق) / الخصوم الجارية .....(4-1)

تقيس مدى فعالية أو كفاءة المؤسسة في إستخدام الموارد المتاحة في مواجهة الإلتزامات قصيرة الأجل دون الأخذ بعين الإعتبار القيم المحققة والمخزونات .

نسبة النقدية = (خزينة الأصول + استثمارات في الأوراق المالية) / الخصوم الجارية ....(5-1)

[1]-مؤيد راضي خنفي، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط 1، 2006، ص 131.

4_نسب المديونية

تستعمل هذه النسب للحكم على السياسات التمويلية المنتهجة من طرف المؤسسة، فهي تبين الخطر الذي يمكن أن يلحق بالمؤسسة نتيجة لجوئها للديون لتمويل نشاطها من خلال هذه القروض، وتنقسم نسب المديونية إلى[1]:

4 _1_ نسبة الإستقلالية المالية :

تعبر هذه النسبة في الواقع عن مدى قدرة المؤسسة على مواجهة إلتزاماتها وديونها المالية التي تقع على عاتقها إتجاه الدائنين باللجوء فقط إلى مواردها الخاصة، ويجب أن تكون أكبر من الواحد إذ يدل ذلك على أن المؤسسة تستطيع أن تتعامل بمرونة مع دائنيها، ويمكننا إبرازها حسب العلاقة الآتية :

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون .....(06-01)

4_2 _ نسبة قابلية السداد :

تسمى هذه النسبة أيضا نسبة القدرة على الوفاء، إذ تبين مدى تغطية موجودات المؤسسة لأموالها الخارجية، وكلما كانت هذه النسبة صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة ويمكننا إبرازها حسب العلاقة الآتية :

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول ....(07-01)

4_3_نسبة المديونية الإجمالية :

تسمى هذه النسبة أيضا بنسبة التمويل الخارجي، حيث تسمح بمعرفة نسبة مساهمة الديون في هيكل الخصوم وكلما كانت صغيرة كانت الأموال الدائنة مضمونة، وتستخرج حسب العلاقة الآتية :

نسبة المديونية الإجمالية = مجموع الديون / مجموع الخصوم ....(08-01)

ثانيا : التحليل الوظيفي

في التحليل الوظيفي، ترتب عناصر الأصول و الخصوم إسنادا إلى كيفية استعمال الأموال المتحصل عليها (الخصوم) والاستخدامات التي تحققت من ذلك (الأصول)، على خلاف التحليل الذمي الذي

[1]–مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص 46.

يعتمد على المعيار الزمني(طويلة ، متوسطة و قصيرة الأجل)، و من ضمن أدوات التحليل الوظيفي، نجد الميزانية الوظيفية، الإحتياج لرأس المال العامل الإجمالي، الخزينة الصافية و نسب النشاط

1_ الميزانية الوظيفية :

الميزانية الوظيفية هي أداة للتشخيص المالي تقيد فيها الموارد والاستخدامات بالقيمة الإجمالية لتدفقات الإيرادات و النفقات وترتب فيها الموارد والإستخدامات حسب دورة التمويل ، ودورة الإستثمار ، و دورة الإستغلال[1].

وتعرف أيضا على أنها ترتيب لعناصر الميزانية المحاسبية بطريقة توضح الوضعية المالية للمؤسسة و بالتحديد توازنها أو إختلالها المالي و ذلك حسب (دورة الإستغلال ، دورة التمويل ، دورة الإستثمار) التي تميز حياة المؤسسة[2].

الجدول رقم (01-03): الميزانية الوظيفية

الإستخدامات	**الموارد**
<u>الإستخدامات المستقرة</u> (الأصول غير متداولة) – القيم الثابتة المعنوية –القيم الثابتة المادية – القيم الثابتة في شكل إمتياز – القيم الثابتة الجاري إنجازها – القيم الثابتة المالية – ضرائب مؤجلة الأصول	**<u>الموارد الدائمة</u>** – رؤوس الأموال الخاصة – الخصوم غير متداولة – مخصصات الإهتلاك والمؤونات – الديون المتوسطة والطويلة
<u>إستخدامات الإستغلال</u> – المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ – الحسابات الغير مدينة	**<u>موارد الإستغلال</u>** – الخصوم المتداولة – مستحقات المورد وملحقاته

[1]– دردوري لحسن، مرجع سبق ذكره ، ص 28.

[2]– درودي لحسن ، مرجع سبق ذكره , ص 28.

إستخدامات خارج الإستغلال – العناصر غير المرتبطة مباشرة بدون الإستغلال	**موارد خارج الإستغلال** – العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الإستغلال
إستخدامات الخزينة – الأصول المالية المتدوالة بإستثناء القيم المنقولة للتوظيف	**موارد الخزينة** – المساهمات البنكية الجارية – قروض الخزينة
مجموع الإستخدامات (بالقيمة الإجمالية)	مجموع الموارد (بالقيمة الإجمالية)

المصدر : دردوري لحسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

وتنقسم الميزانية الوظيفية إلى أربعة مستويات وهي[1]:

1_1_مستوى الموارد الدائمة و الإستخدامات المستقرة :

تتكون الموارد من مصادر التمويل المتوسطة وطويلة الأجل (الأموال الخاصة، الديون متوسطة وطويلة الأجل والإهتلاكات والمؤونات والنتائج المتراكمة والإحتياطات)، أما الإستخدامات المستقرة فتتكون من الإستثمارات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة.

1_2_مستوى إستخدامات الإستغلال و موارد الإستغلال :

وتتكون من إحتياجات دورة الإستغلال المتعلقة بالنشاط الرئيسي الذي تزاوله المؤسسة (صناعي، تجاري، خدماتي ....إلخ) وموارد تمويل هذه الإحتياجات .

حيث تتشكل إستخدامات الإستغلال من المخزونات ، الزبائن والحسابات الملحقة، حساب الموردون المدينون كضمانات الأغلفة والتسبيقات المقدمة، TVAللتحصيل.....إلخ، أما موارد الإستغلال فتتشكل من ديون الموردين والحسابات الملحقة، الزبائن الدائنون كضمانات الأغلفة، والتسبيقات المحصلة من العملاء، TVA للدفع ....إلخ.

1_3_ مستوى الإستخدامات خارج الإستغلال والموارد خارج الإستغلال :

هذا المستوى يبين كل الإحتياجات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي والرئيسي للمؤسسة أي تلك التدفقات ذات الطبيعة الإستثنائية .

[1]– دردوري لحسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 30–31.

فبالنسبة للإستخدامات خارج الإستغلال نجد مثلا حقوق التنازل عن التثبيتات والحقوق إتجاه الشركاء (رأس المال المكتتب غير المدفوع)، أما الموارد خارج الإستغلال فتضم على سبيل المثال : موردو القيم الثابتة، ديون الشركاء، الضرائب على النتائج والإشتراكات الإجتماعية للعمال ....إلخ.

1_4_ مستوى الخزينة :

يتكون هذا المستوى من استخدامات الخزينة ومواردها، الأولى تشمل المتاحات النقدية في خزائن المؤسسة وحساباتها الجارية، أما موارد الخزينة فتتمثل في الإعتمادات البنكية الخارجية.

ومنه نلاحظ أن عناصر الأصول في الميزانية الوظيفية تنقسم إلى الإستخدامات المستقرة والإستخدامات الجارية، هذه الأخيرة بدورها إلى ثلاث مجموعات فرعية هي إستخدامات الإستغلال (مخزونات وحقوق الإستغلال)، وإستخدامات خارج الإستغلال (حقوق خارج الإستغلال)، وإستخدامات الخزينة .

أما بالنسبة للموارد فإنها تتكون من الموارد المستقرة و التي تتشكل من الأموال الخاصة والديون المالية الطويلة، في حين يتمثل الجزء الآخر من الموارد المتداولة والتي تتكون هي الأخرى من ثلاث مجموعات فرعية تتمثل في موارد الإستغلال، موارد خارج الإستغلال وموارد الخزينة.

2 ـ الإحتياج في رأس المال العامل (BFR):

يمثل **BFR** إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الإستغلال، حيث أن منح الآجال طويلة للعملاء إضافة لمخزون ذو دوران بطيء وضعف أداء التفاوض التجاري يتولد عن كل ذلك إحتياج مالي للإستغلال يستلزم البحث عن مصادر أخرى لتموليه [1].

ويتولد الاحتياج في رأس المال العامل عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يسمى بالإحتياج لرأس المال العامل الإجمالي، والذي يتم حسابه من خلال العلاقات الآتية [2]:

2-1- الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال :

$$BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex} \quad \text{.... (01-09)}$$

[1]- دردوري لحسن، مرجع سبق ذكره، ص45.

[2]- الياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

2-2-الإحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال

$$BFRh_{ex} = EH_{ex} - Rh_{ex} \quad \ldots\ldots(01-10)$$

2-3-الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي :

$$BFRg = BFR_{ex} - BFRh_{ex} \quad \ldots\ldots(11-01)$$

حيث أن :

E_{ex} : إستخدامات الإستغلال .

R_{ex} : موارد الإستغلال .

EH_{ex} : إستخدامات خارج الإستغلال .

Rh_{ex} : موارد خارج الإستغلال .

ومن خلال العلاقات نميز ثلاث حالات للتغير في إحتياجات لرأس المال العامل وهي [1] :

- **الحالة الأولى : BFR=0** : تحقق هذه الحالة عندما تكون موارد الدورة تغطي إحتياجات الدورة .

- **الحالة الثانية : BFR<0** : هذه الحالة تدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة وذلك لتغطية إحتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر بقيمة الإحتياجات من رأس المال مما يستوجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز.

-**الحالة الثالثة : BFR>0** : تدل هذه الحالة على أن المؤسسة غطت إحتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى ، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة .

3 ـ الخزينة (TN) .

هي مجموعة الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة إستغلالية، وللخزينة الصافية أهمية كبيرة لأنها تعبر عن عدم وجود أو وجود التوازن المالي بالمؤسسة، وتحسب الخزينة الصافية بالطريقتين الآتيتين [2] :

$$TN = Et - Rt \quad \ldots\ldots(12-01)$$

[1]- فاطمة ساجي، **مطبوعة في مقياس التحليل المالي**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2017/2016، ص 26.

[2]- إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص 106 .

$$TN = FRng - BFRng \quad \ldots\ldots (13-01)$$

حيث أن :

TN : الخزينة الصافية .

Et : استخدامات الخزينة .

Rt : موارد الخزينة .

من خلال العلاقين نستنتج الحالات التالية :

ـ **TN= 0**: المؤسسة في حالة مثالية يجب المحافظة عليها .

ـ **TN>0** : فائض يجب توظيفه لتحقيق عوائد مع مراعاة الحد الأدنى للسيولة .

ـ **TN<0** : وجود عجز ، اللجوء الى الاجراءات المناسبة للتغطية .

4ـ نسب النشاط (الدوران) .

تعبر نسب النشاط على مدى قدرة و كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من أجل تحقيق رقم الأعمال الذي يغطي الأعباء و يحقق الهوامش ، و الجدول الآتي يلخص أهم نسب النشاط :

الجدول رقم (01-04) : أهم نسب النشاط .

النسب	المعادلة	التعليق
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال / إجمالي الأصول	توضح لنا هذه النسبة مدى نشاط الأصول ومقدرتها على توليد المبيعات من خلال إستخدام إجمالي أصول المؤسسة [1] .

[1]– محمد عبد الخالق، **الإدارة المالية والمصرفية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010، ص 176.

معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال / الأصول الثابتة	و يعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى كفاءة إدارة هذا النوع من أصول المؤسسة ، أي تقيس مدى كفاءةالأصول الثابتة و قدرتها على تحقيق الإيرادات للمؤسسة ، وزيادة هذا المعدل يعني زيادة الطاقة الإستخدامية للأصول الثابتة وزيادة مساهمتها في زيادة النشاط الجاري للمؤسسة [1].
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال/ الأصول المتداولة	يعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى كفاءة إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد المبيعات منه [2].
معدل دوران المخزون متوسط فترة الإحتفاظ بالمخزون	تكلفة البضاعة المباعة / رصيد المخزون عدد أيام السنة / معدل دوران المخزون	ويقيس هذان المعدلان مدى كفاءة وفاعلية إدارة المخزون، فكلما زاد معدل دوران المخزون أو إنخفض متوسط فترة الإحتفاظ بالمخزون كلما كان مؤشرا جيدا، وذلك مع مراعاة أن إرتفاعه أكثر مما يجب يزيد من مخاطرة إدارة المخزون [3].

[1]– صلاح الدين حسن السيسي، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات**، دار الفكر العربي، مصر، ط 1، 2003، ص 265.

[2]– صلاح الدين محمد السيسي، مرجع سبق ذكره، ص 265.

[3]– درية كمال آل شبيب، **مبادئ الإدارة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 64.

معدل دوران الذمم	رقم الأعمال / رصيد الذمم	يقيس كفاءة عملية منح الإئتمان والتحصيل[1] .
معدل دوران النقدية	رقم الأعمال / النقدية (خزينة الأصول)	هو مؤشر يقيس مدى كفاءة إستخدام النقد في المشروع الإقتصادي من خلال إستخراجه لعدد مرات دورانه فيه، وإرتفاع هذه النسبة يعطي مؤشرا لتطور كفاءة المشروع في تحقيق الإستخدام الأفضل لما هو متوفر لديها من النقد [2].

المصدر : من إعداد الطالبتان بالإعتماد على مجموعة من المراجع .

يوضح لنا الجدول السابق أهم نسب النشاط التي تفصح لنا عن مدى كفاءة المؤسسة في إستخدام أو إستغلال أصولها، وكذا تقييم كفاءة الأداء في المؤسسة على مختلف الأصعدة التشغيلية كإدارة المخزون، دوران الذمم و الأصول الثابتة.

[1]– مرجع سبق ذكره، ص 64.

[2]– صلاح الدين حسن السيسي , مرجع سبق ذكره , ص 265.

المطلب الثاني : تقييم النشاط و النتائج

يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق المردودية والربحية[1]، وذلك بإستخدام الأرصدة الوسيطية للتسيير ، ومؤشرات التمويل الذاتي، الربحية والرافعة المالية ، ومن ثم تصور الحلول والإجراءات من خلال إتخاذ قرارات مالية إستراتيجية، تفيد الإبقاء على الوضع نفسه وتحسينه حسب النتائج المتوصل إليها .

أولا : الأرصدة الوسيطية للتسيير

من خلال جدول حسابات النتائج للمؤسسة يتمكن المشخص المالي من متابعة نشاط ونتائج المؤسسة المترتبة عن أنشطة الإستغلال، التمويل، وباقي الأنشطة العادية وغير العادية، بدءا برقم الأعمال، فائض إجمالي الإستغلال إلى غاية النتيجة الصافية للسنة المالية، والتي من خلالها يمكن معرفة وتقييم ربحية نشاط المؤسسة وإتخاذ القرارات المالية مناسبة .

ثانيا : القدرة على التمويل الذاتي

يعد من مؤشرات التوازن التي تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على تمويل نشاطها دون اللجوء إلى المصادر الخارجية، وهي تعتبر أيضا مقياس لمردودية المؤسسة وذلك لأنها ناتجة عن النتيجة المتولدة عن النشاط " إجمالي الفائض الخام للإستغلال " من جهة ومقياس الملاءة بالنسبة للمقرضين من جهة أخرى، ويمكن حسابها بطريقتين كالآتي :

الجدول رقم(01_05): طريق حساب قدرة التمويل الذاتي

طريقة الطرح		**طريقة الجمع**	
إجمالي الفائض الخام للإستغلال	رقم الحساب	النتيجة الصافية	الحساب
× المنتجات العملياتية الأخرى	75– 752	× مخصصات الإهتلاك و مؤونات و خسائر قيمة	68
_الأعباء العملياتية الأخرى	65 – 652	_ الإسترجاعات على خسائر القيمة و المؤونات	78
×المنتجات المالية	76	نواقص القيمة من خروج الأصول المثبتة غير المالية	652

[1]–زاهد عبد الرحيم عاطف، **إدارة العمليات النقدية والمالية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 210.

_الأعباء المالية	66	_ فوائض القيمة من خروج الأصول المثبتة غير مالية	752
×المنتجات الغير عادية	77	×فرق التقييم عن الأصول المالية " نواقص القيمة "	
_ الأعباء الغير عادية	67	_فرق التقييم عن الأصول المالية " فوائض القيمة "	
الضريبة	695	× الخسائر الصافية عن العمليات التنازل عن الأصول المالية	
		_ الأرباح الصافية عن العمليات التنازل عن الأصول المالية	
=قدرةالتمويل الذاتي(CAF)		=CAF	

المصدر:chantal buissment, **analyse financiére** berti edition ,algérie, 2011, P P47 , 48

من خلال الجدول أعلاه ، تم عرض كيفية حساب قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة وهذا بطريقتين الطرح والجمع، ترتبط القدرة على التمويل الذاتي أساسا بما تحققه المؤسسة من نتيجة محاسبية خلال السنة، إذ تعد مصدر تمويل داخلي يسمح بتمويل إستثمارات المؤسسة مع محافظتها على إستقلاليتها إتجاه مموليها، فقدرة التمويل الذاتي تفرض على المؤسسة اللجوء إلى الإقتراض أو الرفع من رأس مالها، كما أنها تزيد من قدرة المؤسسة على الإستدانة، وبذلك يمكن حساب نسبة قدرة تسديد الديون حسب العلاقة الآتية :

القدرة على تسديد الديون = الديون المالية طويلة و متوسطة الأجل / القدرة على التمويل الذاتى .....(15-01)

المطلب الثالث: تشخيص المردودية

هي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة بالوسائل التي ساهمت في تحقيقها[1]، وهي مؤشر أكثر موضوعية في تقييم الأداء، يمكن من خلالها إتخاذ قرارات التمويل والإستثمار وغيرها، التي من شأنها أن تحدد إستراتيجية المؤسسة.

أولا : تشخيص المردودية الاقتصادية

تعرف المردودية الإقتصادية على أنها : " العائد الذي يقيس مساهمة كل وحدة من الأصول الإقتصادية في تحقيق النتيجة العملياتية[2]" وتحسب وفق العلاقة الآتية :

المردودية الاقتصادية= النتيجة العملياتية / الأصول الاقتصادية .....(16-01)

وتعبر الأصول الاقتصادية على ما يلي :

الأصول الإقتصادية = (التثبيتات+ الاحتياج في رأس المال العامل) .....(17-01)

كما يمكننا إعتماد مؤشر آخر يقيس قدرة مساهمة الأصول الإقتصادية في تحقيق رقم الأعمال، يسمى بمعدل دوران الأصول الإقتصادية ، و يحسب وفق العلاقة الآتية[3]:

معدل دوران الأصول الإقتصادية = رقم الأعمال / الأصول الإقتصادية .....(01-18)

ثانيا : تشخيص المردودية المالية

تعرف أيضا بمردودية الأموال الخاصة ، حيث تعبر عن ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من الربح الصافي، وكلما كانت نتيجة هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات[4]، وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة الآتية :

المردودية المالية= الربح الصافي / الأموال الخاصة .....(01-19)

[1] - زاهد عبد الرحيم حافظ، مرجع سبق ذكره ، ص 210.

[2]-Jaqueline Delehaye ,Florence delahaye **,finance denterprise** , dunod France ,2007,p158.

[3]- Martin Fridson , **financial statement analysis** , third edition ,2002,p334.

[4] _ مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص 52.

ويمكننا تدعيم مؤشر المردودية المالية بمؤشرات أخرى من أبرزها معدل الهامش الربح الإجمالي[1]، الذي يقيس المبلغ المتبقي من كل دينار من المبيعات بعد دفع المؤسسة لأثمان بضائعها (كنسبة مئوية) .

وتحسب هذه النسبة كما يلي :

معدل الهامش على الربح الإجمالي = هامش الربح الإجمالي / رقم الأعمال .....(01-20)

ثالثا : تشخيص المخاطر المالية و التشغيلية

تتعرض المؤسسة أثناء ممارسة نشاطها الإقتصادي المالي إلى مجموعة من المخاطر، منها ما يفاجئ المؤسسة ويؤثر عليها سلبا أو إيجابا، ومنها ما يمكن التنبؤ به و دراسته و البحث عن الحلول المناسبة له أو تفاديه، ومن أهمها المخاطر المالية والتشغيلية .

1 . تشخيص المخاطر التشغيلية:

يسمى الخطر التشغيلي أيضا بخطر الإستغلال، والذي يعرف على أنه " التغيير العشوائي في رقم الأعمال خارج الرسم والذي يحدث تأثيرا سلبيا على تحقيق الأهداف المسطرة " [2].

ويمكن تقييم المخاطر التشغيلية من خلال مؤشري عتبة المردودية و الرافعة التشغيلية :

1-1 ـ عتبة المردودية :

هي النقطة التي لا تحقق فيها المؤسسة لا ربحا ولا خسارة، أو تلك النقطة التي تتساوى فيها الإيرادات الكلية مع التكاليف الكلية[3]، ويمكن حسابها من خلال العلاقة الآتية :

عتبة المردودية= التكاليف الثابتة / (1- معدل التكاليف الثابتة) .....(01-21)

حيث

معدل التكاليف الثابتة =التكاليف الثابتة / الهامش على التكلفة المتغيرة .....(01-22)

[1] _ مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامات، **أساسيات الإدارة المالية**، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن 2013، ص ص 127_ 129.

[2]- Jaqueline delehaye , op cit ,p160.

[3] _ ناصر دادي عدون، **التحليل المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية،1989 ،ص 105 .

1-2- الرافعة التشغيلية :

يمكن أن نعرف الرفع التشغيلي على أنه " الزيادة في الأرباح عن طريق زيادة الإعتماد على التكاليف الثابتة على حساب التكاليف المتغيرة، فإذا نجحت المؤسسة في تخفيض التكاليف المتغيرة وزيادة التكاليف الثابتة فإنها تستطيع زيادة أرباحها لكن بالمقابل سوف تتعرض لمخاطر أكبر [1].

ويمكن تقييم أثر الرافعة التشغيلية من خلال معامل الحساسية، الذي من أهم من أهم طرق حسابه تكون من خلال العلاقة الآتية:

الرافعة التشغيلية = (التغير في النتيجة العملياتية / النتيجة العملياتية (N_1))÷ (التغيير في رقم الأعمال / رقم الأعمال (N_1)) ....(01-23)

2 ـ تشخيص المخاطر المالية :

يتمثل الخطر المالي في إرتفاع خطر الإستغلال بسبب اللجوء المتزايد للإستدانة ، أي أن إرتفاع مستوى الموارد المالية الخارجية في شكل ديون مقارنة بالموارد المالية الداخلية من شأنه أن يؤثر سلبا على المردودية المالية للمؤسسة[2] ، و هذا ما يسمى بالرفع المالي الذي يمكن تعريفه على أنه : " نسبة القروض إلى الخصوم [3]" . و الذي يمكن إبرازه من خلال العلاقة الآتية :

الرفع المالي=الديون المالية الصافية /الأموال الخاصة .....(01-24)

يمكن تقييم الخطر المالي أساسا بإستخدام مؤشر المردودية المالية، وذلك بإستخدام العديد من الطرق التي من أبرزها قياس التغير في أثر الرافعة المالية الذي يحسب وفق للعلاقة الآتية :

أثر الرفع المالي =المردودية المالية-المردودية الإقتصادية .....(01-25)

[1] _ jaqueline delahaye florence , Ipid,p160.

[2] _ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق ذكره، ص 498 .

[3] _ مفيد يحياوي ، **تحديد هيكل التمويل الأمثل في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية**، مجلة العلوم الانسانية لجامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر، 2002، ص ص 86-90 .

وعلى إعتبار أن الرفع المالي أحد طرق التمويل التي تعتمدها المؤسسة والتي لها علاقة مباشرة على نتيجة المؤسسة، تكون علاقة الرفع المالي بنتيجة المؤسسة على النحو الآتي : [1]

- ✓ إذا كانت المؤسسة في حالة خسارة ، فإنه كلما إعتمدت المؤسسة على الرفع المالي أكثر زادت الخسارة ؛
- ✓ إذا كانت المؤسسة تحقق أربحا و لكنها ضعيفة فإنها كلما إعتمدت الرفع المالي كلما إنخفضت أرباحها ؛
- ✓ أما إذا كانت تحقق أرباحا معتبرة ، فإنه كلما إعتمدت أكثر على القروض كلما زادت أرباحها.

المطلب الرابع : تشخيص تدفقات ا لخزينة

يمثل تشخيص تدفقات الخزينة تحليلا أكثر تطورا مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل الذمي، حيث يمكن بإستخدام جدول تدفقات الخزينة لتحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة و تحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو الفائض ، كما يحتوي هذا التحليل على بعض المؤشرات ذات البعد الإستراتيجي التي لها دور في إتخاذ القرارات الإستراتيجية والمساعدة في تقييم الإستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة [2].

ويقدم جدول تدفقات الخزينة مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة إلى ثلاث مجموعات رئيسية[3] :

- ✓ السيولة التي تولدها أنشطة الإستغلال ؛
- ✓ سيولة الخزينة المرتبطة بالإستثمار أو التي تولدها أنشطة الإستثمار ؛
- ✓ سيولة ناشئة عن أنشطة التمويل.

يمكن عرض هذه المجموعات في جداول ضمن نماذج مختلفة صادرة عن هيئات مالية وجامعات ومعاهد مختصة وفرق بحث ومحللين ماليين وغيرها، إلا أن المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي عرض جدول التدفقات الخزينة ضمن طريقتين[4] :

---

[1] _ مفيد يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[2] _ زاهد عبد الرحيم عاطف، مرجع سبق ذكره، ص 209.

[3] _ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، الصادر يوم الاربعاء 28 ربيع الأول 1430 الموافق ل25 مارس 2009 قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل26 يوليو 2008 ، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، ص 22.

[4] _ الجريدة الرسمية ، مرجع سبق ذكره، ص 26.

_ الطريقة المباشرة : تقدم هذه الطريقة الفصول الرئيسية لدخول و خروج الأموال الإجمالية (زبائن، موردون، ضرائب .....الخ) لغرض إبراز التدفق المالي الصافي و تقريبه إلى النتيجة قبل فرض الضريبة.

_ الطريقة غير المباشرة: هذه الطريقة تصحح النتيجة الصافية للسنة المالية.

وتكسب هذه الطريقة مستخدمي القوائم المالية القدرة على تحويل وتعديل هذه القوائم لعدة فترات محاسبية بحيث تتوفر لديهم معلومات عن التدفقات النقدية لعدة فترات متتالية تكفي لإجراء التنبؤ على أساس سليم[1].

وتعتمد الطريقة غير المباشرة على مجموعة من النسب أهمها [2]:

أولا:العائد على المبيعات من سيولة الخزينة التشغيلية

يمكن تقييم العائد على المبيعات من سيولة الخزينة التشغيلية بالعلاقة الآتية :

العائد على المبيعات من سيولة الخزينة التشغيلية = صافي سيولة الخزينة التشغيلية /الأعباء المالية .....(01-26)

توضح هذه النسبة عدد مرات تغطية النقدية لفوائد الديون التي تترتب على المؤسسة.

نسبة تغطية فوائد الديون = صافي سيولة الخزينة التشغيلية / الأعباء المالية ....(01-27)

ثالثا : نسبة تغطية التوزيعات

توضح هذه النسبة عدد مرات تغطية سيولة الخزينة لتوزيعات أرباح الخزينة على حملة الأسهم .

نسبة تغطية التوزيعات =صافي سيولة الخزينة التشغيلية /توزيعات الأرباح .....(01-28)

رابعا : معدل المرونة المالية

[1] –محمد يوسف الهباش ، **إستخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2006، ص 33.

[2] –مؤيد راضي خنفر، مرجع سبق ذكره، ص ص 214-218.

يبين قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها من صافي سيولة الخزينة دون الحاجة إلى تصفية أو بيع الأصول المستخدمة خاصة إذا كانت المصادر الخارجية للأموال محدودة أو عالية التكلفة ويحسب معدل المرونة المالية بالعلاقة الآتية :

معدل المرونة المالية= صافي سيولة الخزينة التشغيلية / الديون الإجمالية .....(01-29)

تعبر عن مقدرة المؤسسة على توفير ما يكفي من سيولة الخزينة التشغيلية لتغطية إحتياجات الخزينة الرئيسية وعلى وجه الخصوص سداد الديون و دفع توزيعات الأرباح وتحسب بالعلاقة الآتية [1]:

نسبة كفاية السيولة الخزينة من الأنشطة التشغيلية = سيولة الخزينة من النشاط التشغيلي / إحتياجات الخزينة الأساسية ...(01-30)

- ✓ سيولة الخزينة الخارجة للأنشطة التشغيلية ؛
- ✓ مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد والأقساط المستحقة خلال العام ؛
- ✓ السيولة الرأس مالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية ؛
- ✓ المدفوعات اللازمة لتسديد توزيعات أرباح الخزينة على المساهمين .

سادسا : مؤشر الخزينة التشغيلة

يعتمد مؤشر الخزينة في بيان نسبة أرباح الخزينة من أصل صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الإستحقاق، وكلما إرتفعت هذه النسبة تزيد مصداقية جدول حسابات النتائج المعتمدة على أساس الإستحقاق والعكس .

مؤشر الخزينة التشغيلية = صافي سيولة الخزينة التشغيلية / صافي الدخل .....(01-31)

سابعا: سيولة الخزينة الحرة

[1] _ سوزان درغام، ماهر موسى درغام، **العلاقة بين التدفقات النقدية و عوائد الأسهم وفقا للمعيار الدولي رقم 7**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة ، كلية التجارة، فلسطين، 2008، ص48 .

تمثل مقدار الخزينة القابلة للإنفاق على إستثمارات جديدة ، سداد ديون شراء أسهم الخزينة أو زيادة درجة السيولة، ويبين هذا المقياس يبين مدى المرونة المالية و قدرة المؤسسة على سداد التوزيعات دون الرجوع إلى مصادر خارجية، كما يبين قدرة المؤسسة على الإحتفاظ بمستوى إنفاقها الرأسمالي، ونسبة الخزينة التي يمكن إستخدامها في الإستثمارات الإضافية[1].

سيولة الخزينة الحرة= صافي سيولة الخزينة التشغيلية / صافي الخزينة الحرة .....(01-31)

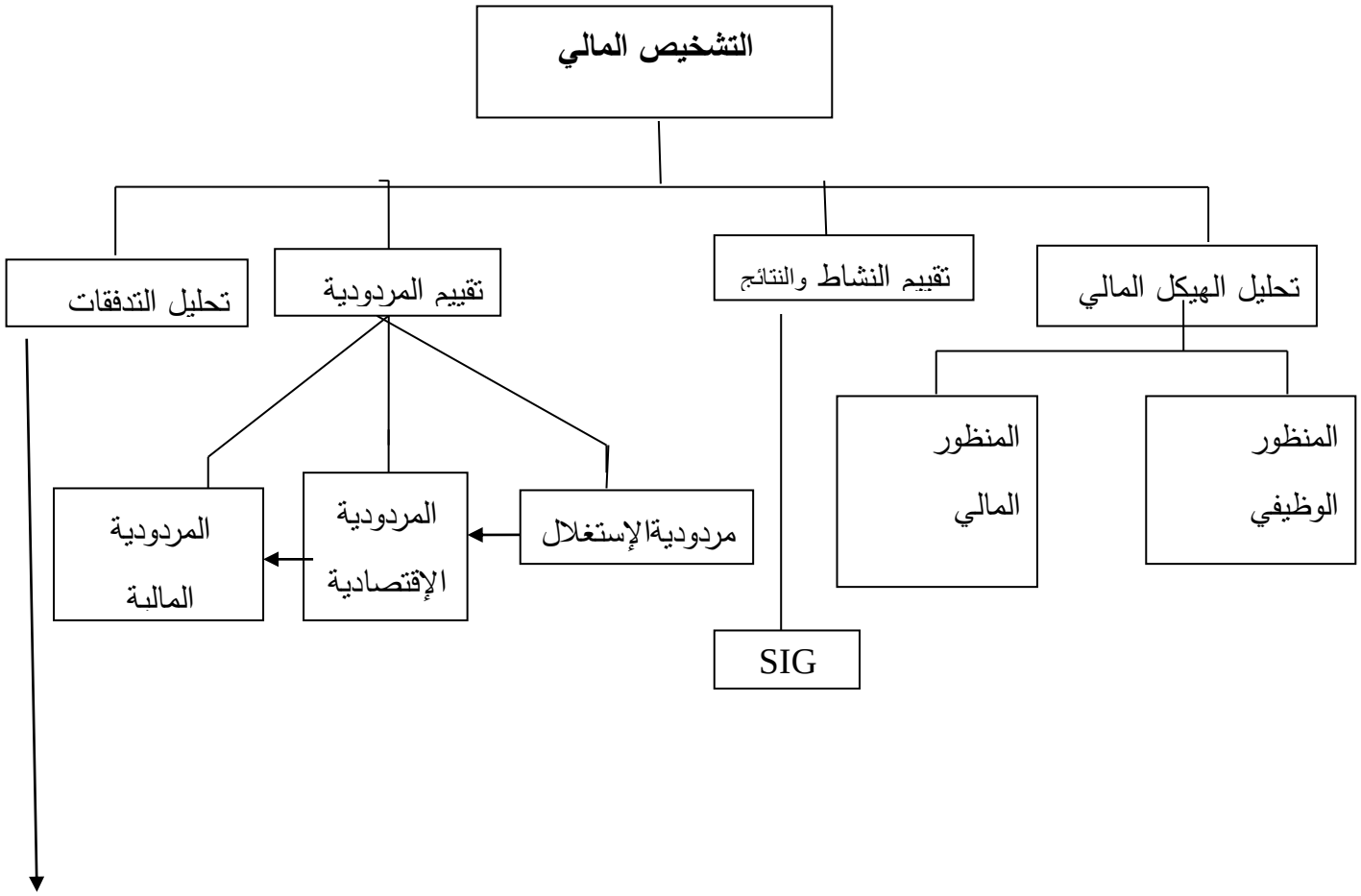
حيث يقصد بصافي الخزينة الخارجية المخصصة للإستثمار في آلات ومعدات والأموال طويلة الأجل، والتي تحسب كما يلي:

صافي الخزينة الحرة = صافي سيولة الخزينة – (الإنفاق الرأسمالي + التوزيعات) ...(01-32)

ويهدف المشخص المالي إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف في الحياة المالية للمؤسسة، وذلك ضمانا لتحسين الوضع المستقبلي، وذلك بإستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها والتي يمكن إبرازها من خلال الشكل الآتي :

[1] _ كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص ص 182 _ 183.

الشكل رقم (1-2):أدوات التشخيص المالي .



جدول التمويل

المصدر : من إعداد الطالبتان بالإعتماد على مجموعة من مراجع .

يوضح الشكل السابق مجموعة من أدوات التشخيص المالي والمثمثلة في تحليل الهيكل المالي، تقييم النشاط والنتائج، تقييم المردودية، وتحليل التدفقات ، بحيث هذه الأدوات تشخص الحالة المالية للمؤسسة وتعمل على مراقبة الوضع المالي للمؤسسة.

SIG :Soldes intermèdire de gestions

خلاصة الفصل :

بالرغم من أن الوضع المالي للمؤسسة يعتبر عنصرا من عناصر بيئتها الداخلية، إلا أنه يحتاج إلى عمليات المتابعة والمراقبة والتقدير بإستخدام كل ما يتيحه التشخيص المالي من أدوات تشخيص الهيكل المالي، تقييم النشاط والنتائج وتشخيص مردودية المؤسسة وتحليل تدفقات الخزينة وهذا بإتباع مجموعة من طرق والأساليب حسب نوع ونمط نشاط المؤسسة، كبر حجمها، نوعية النتائج المرجو الوصول إليها والغرض من عملية التشخيص المالي، حتى تتمكن المؤسسة من تحديد نقاط القوة والضعف ذات البعد المالي وإستخدامها إلى جانب مؤشرات الأداء المالي بهدف معرفة الوضعية المالية للمؤسسة ومعرفة ما إذ كانت في حالة تعرضها للفشل المالي أم لا.

الفصل الثاني
تقييم الأداء المالي و ظاهرة التنبؤ بالفشل المالي

تمهيد:

يعتبر الأداء المالي أداة للحكم على كفاءة المؤسسة، والحكم على مستوى نشاطها ومدى تحقيقها لأهدافها بفعالية، وبالتالي الحكم على الإختلالات والتذبذبات التي يكمن أن تمس إستقرار المؤسسة، وتحول بينها و بين تحقيقها لأهدافها وإستمرارية نشاطها، هذه التذبذبات التي تعددت مصطلحاتها بين الباحثين، فنجد مصطلح العسر، التعثر، الفشل ، والإفلاس إلا أنها في الغالب تفيد نفس المعنى، وتمس إستقرار المؤسسة .

لذالك سنقوم في هذا الفصل بدراسة عامة حول تقييم الأداء المالي و التنبؤ بالفشل المالي، وهذا من خلال التطرق للعناصر الآتية :

- ✓ **المبحث الأول :** مفاهيم عامة حول الأداء المالي
- ✓ **المبحث الثاني :** ظاهرة الفشل المالي والتنبؤ به

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الأداء المالي

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلفة فلا يمكن لها استغلالها إلا من طرف إدارة رشيدة ومتطورة وجيدة، التي تمثل مركز معرفة نجاح أو فشل هذه المؤسسات في قراراتها وما حققته من نتائج وماضيعته من فرص لتحديد خططها المستقبلية وذلك عن طريق تقييم أدائها المالي والتنبؤ بالوضع التي ستكون عليه المؤسسة في المستقبل .

المطلب الأول : تقييم الأداء المالي

حتى تتخذ المؤسسة قرارات سليمة يجب أن تكون لها إدارة رشيدة ، وحتى تقف على نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص المتاحة والمعوقات التي يمكن أن تواجهها، لابد لها من تقييم أدائها، هذا ما يقودنا إلى التعرف على مفهوم التقييم وتقييم الأداء المالي .

أولا:مفهوم التقييم

يشير مصطلح التقييم لغويا إلى ثبات قيمة شيء ما[1] .

كما أن مفهوم التقييم يكمن في تحويل ما هو متوقع ، إلى قيمة مقدرة لقيمة المؤسسة، وبعض مكوناتها ، حيث أن أي قرار تجاري في المؤسسة، يتضمن مستوى من التقييم، حتى وإن كان ضمنيا، (ففي حالة إعداد الموازنة الرأسمالية للمؤسسة يتم النظر إلى تأثير المشروع على قيمة المؤسسة) . وفي التخطيط الإستراتيجي، يركز على أثر القرارات الإستراتيجية على قيمة المؤسسة المستقبلية، أما بالنسبة للنظرة الخارجية للقيمة من قبل المحللين الماليين فإنها تقودهم بإتجاه قرار البيع أو الشراء [2].

وقد تطور مفهوم المؤسسة وعملية التقييم بشكل كبير ليصبح مقترنا بعملية التسيير، حيث نجد أن مسيري المؤسسة يقومون بتقييم ذاتي لمؤسستهم قصد توجيه وإتخاذ قراراتهم التشغيلية والإستراتيجية والمالية، حيث يمكن أن نصنف دوافع التقييم إلى ثلاث مجموعات :

1_ التقييم لأغراض التفاوض :

[1]–مدحت محمد أبو النصر، **الأداء الإداري المتميز**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2012،ص 139.

[2] _ سامي عماد الدين العجلاني، **تقييم سوق الأسهم لأداء الشركات دراسة في نسبة التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار**، رسالة دكتوراه ,كلية العلوم المالية والمصرفية، عمان، 2005، ص29 .

يشترط في هذه العملية من التقييم توفر طرفان على الأقل، حيث يأتي هذا النوع لإتمام صفقة تقوم بإبرامها المؤسسة، ويتميز هذا النوع بالظرفية وإرتفاع تكاليف عملياته نسبيا، مقارنة بالنوع الثاني ويقوم بهذا النوع من التقييم خبير خارجي .

2_ التقييم لأغراض اتخاذ القرار :

فمن وجهة نظر المساهم وبالنسبة للمؤسسات المدرجة في البورصة يتميز هذا النوع بالدورية، وإنخفاض التكاليف، ويقوم بعملية مقيم خارجي أو محلل مالي، أما من وجهة نظر المسير يستعمل التقييم لغرض ترشيد قرارات المؤسسة، التي تعتبر أهم عمل تسييري، وما يميز هذا النوع من التقييم أنه دوري يسبق أي عملية إتخاذ قرار، كما نجد أن المقيم يكون ضمن هيكل المؤسسة، وقد يلجأ في بعض الأوقات لخبير خارجي .

3_ التقييم لأغراض أخرى :

هذا النوع من التقييم يمكن أن يقوم به اي طرف له علاقة بالمؤسسة، ورأى ضرورة في ذلك (البنك ، الضرائب ، الزبائن ....) للقيام بإجراءات إتجاه المؤسسة.

ثانيا :مفهوم الأداء

جاء الأداء مفهوما يبين وجهات نظر النظريات المختلفة، فنجد أن علم الاجتماع ينظر لدور الأداء في مقابلة المسؤولية الإجتماعية، أما أصحاب إدارة العمليات فكان سعيهم حول تحسين أداء عمليات المؤسسات إتجاه المجتمع، كما إهتم علم النفس بالأداء من خلال الدوافع والقيادات، أما الإقتصاديون فينظرون إلى الأداء على أنه الإستخدام الأمثل للموارد لضمان إستمرارية المؤسسة.

فقد تباينت نظرة العلوم للأداء بإختلاف المدارس والنظريات، فنجد مدرسة العلاقات الإنسانية ركزت على دراسة أثر العلوم الإجتماعية والإنسانية وظروف العمل على الأداء، أما المدرسة البيروقراطية ترى الأداء من خلال المعيارية والنمطية في الأداء المحدد مسبقا، أما مدرسة الإدارة العلمية فنظرت إلى الأداء من خلال تنميط الأداء الفردي وتخصصي المناقشات لتحسين الأداء ورفع الإنتاجية [1].

ويقصد بمفهوم الأداء " المخرجات أو الأهداف التي تسعى الشركة إلى تحقيقها " [2]

---

[1]_ سناء عبد الكريم الخناق، **مظاهر الأداء الاستراتيجي والميزة التنافسية المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومة**، جامعة ورقلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2005/3/8، ص 35.

[2]_عبد المحسن توفيق محمد، **تقييم الأداء** ، دار النهضة العربية مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة، القاهرة ، مصر، 1998، ص03 .

كما عرف الأداء على أنه تقييم الكفاءة، والتي تمثل ثورة حملة الأسهم من واقع القيمة السوقية للأسهم أو الأرباح التي تحسب من واقع البيانات و المعلومات المحاسبية [1].

ويتكون مصطلح الأداء من عنصرين أساسين هما : مستوى الفعالية، درجة الكفاءة، وهما عاملين لتقييم مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، بحيث يمكن التمييز بين الكفاءة والفعالية من خلال مايلي[2] :

الفعالية : هي القدرة على تحقيق النشاط المترتب، والوصول إلى النتائج المنتظرة .

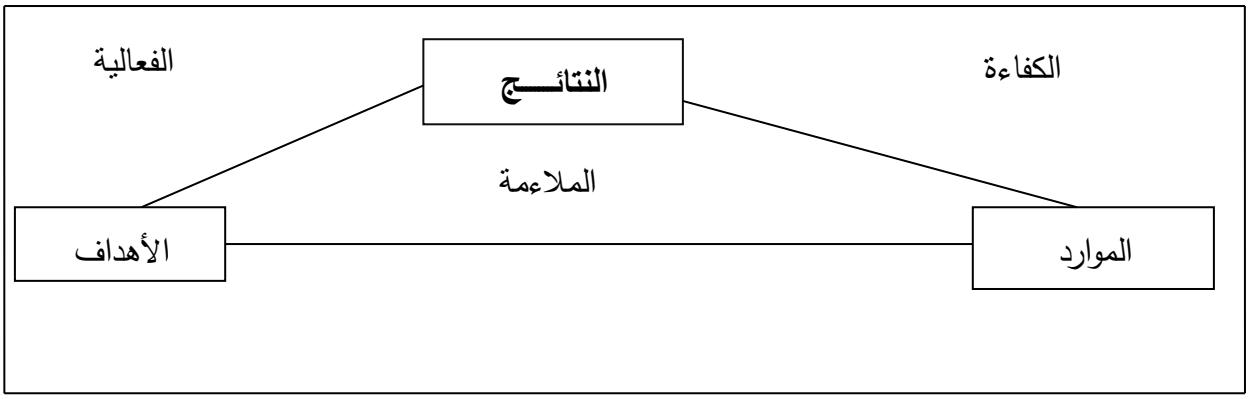
الكفاءة : هي القدرة على القيام بالعمل المطلوب ، بقليل من الإمكانيات .

وقد عرف bortoli[3] أداء المؤسسة من " خلال العلاقة بين العناصر : النتائج، الموارد، الأهداف، الأبعاد، الكفاءة، الفعالية والموازنة " .

حيث أن هذه العناصر ليس لها أثر بمعزل عن بعضها البعض إلا إذا تم التوفيق فيما بينهما، وإن أخذ كل منها بمعزل عن العناصر الأخرى يؤدي إلى الوقوع في مخاطر وإنزلاقات لا يتم التحكم فيها أو تتبعها.

ومن خلال الشكل الموالي يمكن توضح العلاقة التي تربط عناصر الأداء فيما بينها :

الشكل رقم (02-02):مثلث الأداء



المصدر : ناصر دادي عدون،عبد الله قويدر الواحد، **مراقبة التسيير و الأداء في المؤسسة في المؤسسة الإقتصادية**، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص 13 .

[1] _ سامي عماد الدين العجلاني، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] _ بضياف عبد الباقي، **تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة ماجستير جامعة ورقلة الجزائر، 2014، ص ص 29 _ 30 .

[3] _ ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد ، مرجع سبق ذكره، ص 13.

يوضح الشكل السابق مثلث الأداء، ويمكن القول أن بتحليل أضلاع مثلث الأداء يمكن فهم العلاقات التي تربط مختلف المفاهيم ببعضها، حيث يشير الضلع الذي يربط النتائج بالأهداف إلى الفعالية ويسمح بمعرفة ما إذا كانت المؤسسة قادرة على تحقيق أهدافها أم لا .

أما الضلع الذي يربط النتائج بالموارد إلى الكفاءة ويسمح بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف والموارد ، والضلع الذي يربط الموارد بالأهداف فيرمز إلى الملاءمة ويسمح بمعرفة ما إذا كانت المؤسسة قد إستخدمت أحسن الموارد وأكثرها ملاءمة لتحقيق أهدافها أم لا.

ثالثا :مفهوم الأداء المالي

تقف أي إدارة مؤسسة على نقاط القوة والضعف، وعلى الفرص المتاحة والمعوقات التي يمكن أن تواجهها المؤسسة، لذا توجب عليها تقييم أدائها، و خاصة الأداء المالي بإعتباره همزة وصل للإدارةّ من خلال المعلومات والمفاهيم التي تسمح بإتخاذ القرارات الإستثمارية، وسد الثغرات والمعوقات التي تظهر مستقبلا، وعليه يمكن تعريف الأداء المالي على أنه :

المفهوم الضيق لأداء المؤسسات، حيث يركز على إستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات، حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص إستثمارية في ميادين الأداء المختلفة، والتي تساعد على تلبية إحتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.[1]

كما يعرف الأداء المالي على أنه مدى قدرة المسيرين على تحقيق أهدافهم وذلك من خلال نمو المعدل السنوي للمبيعات، وتحقيقهم لنسب مالية معينة[2].

كما يمكن تعريفه على أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة فالمؤشرات تدق ناقوص الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخطر[3].

ومن خلال الشكل الموالي يمكن توضيح الإطار العام لعملية تقييم الأداء :

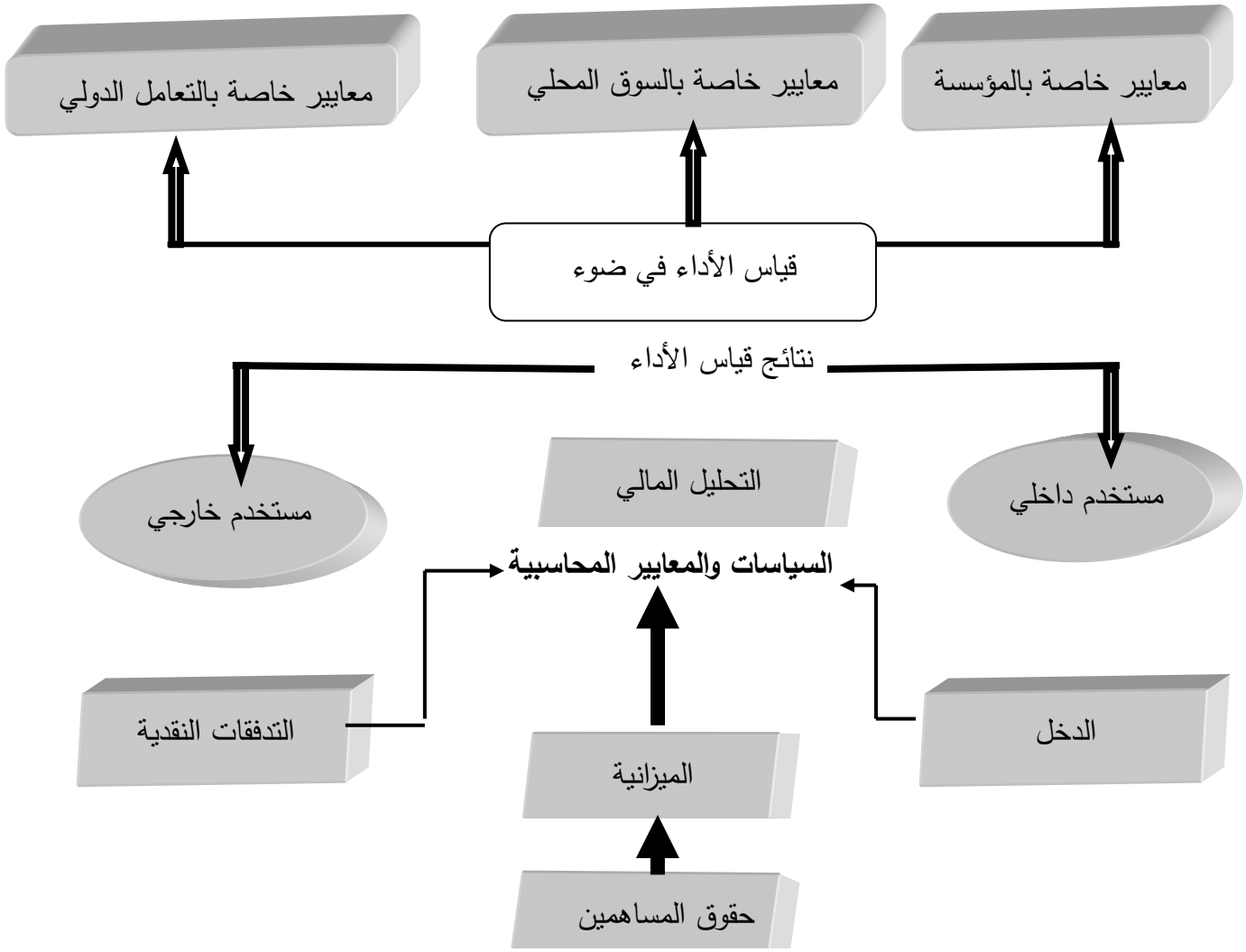
---

[1] _ محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر والتوزيع،،الأردن ، الطبعة الأولى، 2010، ص45.

[2] _ josée et piett,. la gestion financer des pme trévéres et pratiqu, presses de université de québec, 1999, p 263.

[3] –محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره،ص45.

الشكل رقم (02-03): الإطار العام لعملية تقييم الأداء



المصدر : محمد محمود يوسف، **البعد الإستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن**، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2005، ص08.

يوضح الشكل السابق الإطار العام لعملية تقييم الأداء المالي، انطلاقا من المعايير التي على أساسها يتم قياس، وتشخيص الأداء، من خلال سياسات ومعايير محاسبية، والتي ترجع أساسا للتحليل المالي، ليستفيد من نتائج هذا القياس مستخدمي المعلومات داخل وخارج المؤسسة.

رابعا :مفهوم تقييم الأداء المالي

يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذي قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمالية والمادية المتحدة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة) أي تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة، أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا ، لتحديد ما يكمن قياسه، ومدى تحقيق

الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة[1] .

ويعرف تقييم الأداء المالي كذلك على أنه تحليل نتائج أعمال المؤسسة بهدف كشف مواطن الخلل والإنحراف، وبيان أسبابها تمهيدا لإتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها[2].

كما يعرف على أنه قياس للنتائج المحققة، أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا، وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة [3].

ومما سبق يمكن إستنتاج تعريف شامل لتقييم الأداء المالي على أنه تحليل وقياس للنتائج المتوصل إليها، أو المنتظر تحقيقها وهذا إستنادا على المعايير معلومة، خلال فترة زمنية محدودة، من أجل تشخيص أسباب الإنحرافات والإختلالات لإتخاذ القرارات اللازمة بما يخدم جميع الأطراف وعليه يمكن الحكم على عملية تقييم الأداء المالي على أنها حلقة من الحلقات المتسلسلة والمتداخلة من عملية التسيير المالي للمؤسسات، وكذلك إعتبارها عملية لاحقة لعملية إتخاذ القرار، كما إعتبرها بعض الباحثين على أنها جزء لا يتجزأ من العملية الرقابي

المطلب الثاني : أهمية و أهداف تقييم الأداء المالي

تسمح عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة على تحديد الإنحرافات ليتمكن المسيرون من إتخاذ قرارات صحيحة، وعليه تبرز هنا أهمية تقييم الأداء المالي

أولا : أهمية تقييم الأداء المالي

نظرا للتوسع الكبير لأنشطة المؤسسات وإستقطابها للعديد من المتعاملين، وإستخدامها للوسائل الإستثمارية مما يتطلب منها إلى تقييم أداء تلك الوسائل، فالقوائم المالية لوحدها لا تمكن متخذي القرار وأصحاب الإدارة من رقابة الأداء، لكن بعد تحليلها وصياغتها في شكل مؤشرات ونسب مالية ذات دلالة يمكن أن تساعد في تحديد سمات ومتغيرات الأداء. كما أن هناك العديد من الجهات تحتاج إلى التحليل المالي وهذا ما يبين مدى أهمية الأداء المالي والتي يمكن تلخيصها كالآتي :

---

[1] _ عبد الغني دادن، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الباحث، العدد رقم 04، 2006 ، ص ص 41-46.

[2] _ العقيري فؤاد أحمد محمد، **تقييم الأداء المحاسبي واستراتيجيات تطويره في الشركات الصناعات التحويلية في اليمن**، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2006، ص44.

[3] _ السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال و التحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 38.

- ✓ عملية تقييم الأداء تعد كمحاولة لتجاوز القصور الذي قد يحصل في عملية التخطيط المالي للمؤسسة ؛
- ✓ عملية تقييم الأداء تفصح عن مدى قيام الوحدات الأقسام بوظائفها بأكمل وجه[1] ؛
- ✓ عملية تقييم الأداء ترتبط بالتخطيط، حيث أنها توضح مدى كفاءة التخطيط عندما يطبق الأفراد مهامهم على أكمل وجه ؛
- ✓ تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف ؛
- ✓ تقوم على ترشيد الطاقة البشرية في الشركة مستقبلا، حيث يتم إبراز العناصر الناجحة وتنميتها ، وكذالك إبراز العناصر غير المنتجة التي يتطلب الأمر الإستغناء عنها ؛
- ✓ تساعد مديري الأقسام في إتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم[2] .

ثانيا : أهداف تقييم الأداء المالي

يهدف تقييم الأداء إلى الكشف عن مدى تحقيق القدرة الإيرادية والقدرة الكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الإستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا من أجل مكافحة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة ويعرفه البعض الآخر على أنه مدى قدرة المؤسسة على التصدي للمخاطر والصعاب المالية [3].

ويمكن تلخيص أهم أهداف عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة فيما يلي[4] :

- ✓ معرفة مستوى إنجاز المؤسسة للوظائف المكلفة بأدائها، مقارنة بتلك الوظائف المدرجة في خطتها ؛

---

[1]_ فؤاد مجيد الكرخي، **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية**، دار المناهج للنشر، عمان الاردن ، الطبعة الأولى، 2001، ص92 .

[2]_ جليلة بن خروف، دور المعلومات المالية للمؤسسة و إتخاذ القرارات دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس، 2009، ص 73 .

[3]_ عبد الغني دادن، مرجع سبق ذكره، ص41.

[4]_ علي فاضل جابر، **التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء–دراسة تحليلية للبيانات المالية لشركة الخزف السعودية**، الأكادمية العربية المفتوحة في الدنمارك، جزء من متطلبات دراسة مادة التحليل المتقدم في برنامج الماجستير للعلوم المحاسبية، 2006، ص13.

- ✓ الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة، وإجراء تحليل شامل لها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، وإرشاد المنفذين إلى وسائل مجابهتها مستقبلا؛
- ✓ تحديد مسؤولية كل مركز، أو قسم في المؤسسة وذلك بالكشف عن نقاط الضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية، وتحديد إنجازاتها سلبيا أو إيجابيا، الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام لرفع مستوى أداء المؤسسة ؛
- ✓ الوقوف على مدى كفاءة إستخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل وبنوعية أجود ؛
- ✓ تحقيق تقييم شامل الأداء على مستوى الإقتصاد الوطني، وذلك بالإعتماد على نتائج تقييم الأداء إبتداء بالمشروع ثم الصناعة ثم القطاع وصولا للتقييم الشامل للإقتصاد ؛
- ✓ تصحيح الموازانات التخطيطية، ووضع مؤشراتها في المسار الذي يوازن بين الطموحوالإمكانيات المتاحة، حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية؛
- ✓ تقديم تصور عام للإدارة العليا في البلاد عن أداء الأنشطة المختلفة في الإقتصاد الوطني، وهذا ما يمكنها من إجراء مراجعة تقويمية شاملة تساعد على الإرتقاء بالإدارة الإقتصادية نحو الأفضل ؛
- ✓ تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها تقييم الأداء، فيكون بمقدورها التحقق من قيام المؤسسات العامة بنشاطها بكفاءة عالية وإنجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب، حيث تقدم تقارير الأداء أفضل المعلومات التي يمكن أن تستخدم في متابعة وتطوير المتطلبات الإدارية والإقتصادية والمالية لمختلف الشركات .

المطلب الثالث : مؤشرات و مراحل تقييم الأداء المالي

يعتبر موضوع قياس الأداء المالي للمؤسسة من المواضيع ذات الجدل الواسع في الإدارة المالية، بسبب كثرة وتنوع مؤشرات القياس، التي تهدف في مجملها إلى رفع المؤسسات، من خلال الكشف عن مستوى فعالية وكفاءة هذه المؤسسات، والمساعدة في إتخاذ القرارات المناسبة، حيث قسمت هذه المؤشرات إلى مؤشرات تقليدية ومؤشرات حديثة .

أولا : المؤشرات التقليدية

تعد المؤشرات المالية من أقدم وأكثر الأدوات إستعمالا في التحليل المالي، وتقييم الأداء حيث يوجد عدد هائل منها، ومن أهمها نجد كلا من معدل العائد على الأموال الخاصة، معدل العائد على الأصول، حصة السهم من الأرباح، معدل العائد على الإستثمار، نسبة السعر على العائد ونعرض أهمها فيمايلي[1] :

1_ معدل العائد على الأموال الخاصة

يقيس معدل العائد على الأموال الخاصة مدى كفاءة الإدارة في إستغلال أموال الملاك، وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح، وبالتالي فهو مؤشر لقياس ربحية الدينار الواحد المستثمر، حيث يدل إرتفاع هذا المعدل على كفاءة الإدارة في إستغلال الأموال لضمان عائد مرضي للملاك، إلا أن هذا المؤشر غير ملائم إذا إرتفعت أسعار الفائدة ،مما ينعكس على مصداقية معدل العائد على الأموال الخاصة الذي يكون مرتفعا بسبب تضخمه .

تقيس هذه النسبة عائد الأموال الخاصة المستخدمة، وتربط بين النتيجة الصافية للإستغلال ومبلغ الأموال الخاصة، تحسب بالعلاقة الآتية :

معدل العائد على الأموال الخاصة = نتيجة الصافية /الأموال الخاصة .....(01-02)

2_معدل العائد على الأصول

يعتبر معدل العائد على الأصول مقياسا من مقاييس الربحية، حيث يعبر على العلاقة بين الأرباح وحجم الأموال المتاحة للإدارة، بغض النظر عن طريقة تمويلها، فهو يعكس الأنشطة التشغيلية والإستثمارية للمؤسسة ولا يعكس الأنشطة التمويلية في ربحية للمؤسسة، ويحسب بالعلاقة الآتية :

معدل العائد على الأصول= النتيجة العملياتية /إجمالي الأصول .....(02-02)

[1]_عبد الباقي بضياف , مرجع سبق ذكره ,ص 31- 32.

3_حصة السهم من الأرباح :

يعبر مؤشر حصة السهم من الأرباح على العائد الناتج من السهم الواحد، ويسمى أيضا بنسبة العائد الصافي لكل سهم، وتحسب بالعلاقة الآتية :

حصة السهم من الأرباح= النتيجة الصافية /عدد الأسهم العادية المشكلة لرأس المال .....(02-03)

يقدم معدل العائد على الإستثمار رؤية حول المشروع، أي تبين ما إذا كانت عوائد هذا المشروع أعلى من تكاليف الموارد المستخدمة فهو يقيس مدى ربحية الأموال المستثمرة في المشاريع الإقتصادية، بعكس أداء الإدارة في تسيير رأس المال المستثم، يعتبر معدل العائد على الإستثمار أكثر مؤشرات قياس الأداء إستعمالا، وذلك لبساطته وسهولة حسابه، كما أنه يساعد متخذي القرار على وضع اهدافهم من خلال تقييمه لكيفية تحقيق الربحية، يمكن حسابه بالعلاقة الآتية :

معدل العائد على الإستثمار= النتيجة الصافية /الأموال المستثمرة .....(02-04)

5_نسبة السعر على العائد :

يعرف مؤشر نسبة السعر على العائد على أنه نسبة أو معدل السعر السوقي للسهم إلى الربح السنوي له، وهو يعبر عن عدد السنوات التي يمكن خلالها إسترداد هذه القيمة بفرض ثبات السعر السوقي للسهم وربحه خلال السنة وتساعد هذه النسبة المستثمرين الماليين في إتخاذ قرارهم فيما إذا كان من المناسب شراء أسهم المشروع مقارنة مع نسبة أسهم المشاريع الأخرى البديلة، وتحسب بالعلاقة الآتية :

نسبة السعر على العائد =سعر السهم /الربح السنوي للسهم ....(02-05)

إلا أن هذه المؤشرات التقليدية، وجهت لها مجموعة من الإنتقادات من أهمها :

- ✓ أنها تعكس إستراتيجيات وقرارات المؤسسة في الماضي بينما لا تعكسها في المستقبل ؛
- ✓ تعتمد على الربحية وترتكز على النتائج المالية في الأجل القصير؛

- ✓ ونضرا لبيئة التصنيع الحديثة و التطورات التكنولوجية تتصف بسرعة التغيير، وكثرة الحركات فهي تؤثر على الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث أن هذه التغيرات والحركات تؤدي إلى ظهور مشاكل جديدة تحتاج بالضرورة لمعلومات جديدة وبالتالي قرارات حديثة، أي مؤشرات قياس حديثة .

ثانيا: المؤشرات الحديثة

نظرا للتغيير الذي يحدث في بيئة الأعمال، خاصة في دور الإدارة المالية التي تهدف إلى تعظيم ثروة الملاك وتعظيم القيمة السوقية لأسهم المؤسسة، حدث تغير جذري في أساليب تقييم الأداء المالي، حيث تم تجاوز التقييم المحاسبي إلى التقييم الإقتصادي، الذي أدى إلى ظهور مفهوم القيمة الإقتصادية المضافة، والقيمة السوقية المضافة بإعتبار أن هذه الأدوات من المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء، كما يمكن أن تمثل منهجا متكاملا في إعادة هيكلة نظم الإدارة المالية، حيث يرجع ذلك إلى قدرتها على الربط بين الأداء المالي للمؤسسة وأهدافها بشكل عام، وهدف الإدارة المالية بشكل خاص[1]. ومن بين هذه المؤشرات نذكر مايلي :

1- القيمة الإقتصادية المضافة

تعددت التعاريف حول مصطلح القيمة الإقتصادية المضافة إذ أنه في حوالي سنة 350 قبل الميلاد قام Aristotle بتحديد ستة أصناف من القيم وهي : القيمة الإقتصادية، الأخلاقية، الدينية، الجمالية، الشرعية والسياسية[2]، حيث ظهر تعريف القيمة الإقتصادية المضافة عام 1777 من قبل هامتلون، وفي سنة 1890 من قبل مارشال وفي بداية التسعينات إنبثق المفهوم الحديث للقيمة الإقتصادية المضافة[3].

عرفت هذه الأخيرة على أنها تستند على تعظيم الثروة التي يجب أن تعود على المؤسسات بعوائد أكبر من تكلفة الدين والملكية، حيث أن هذا المؤشر مرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت، ودليل قد يساعد الإدارة في صنع القرارات التي من شأنها تحسين جو العمل للجميع في المؤسسة[4].

كما عرفت أيضا على أنها تمثل تقديرا للأرباح الإقتصادية الحقيقية للدورة المالية، وهي تختلف جذريا

---

[1] _ عبد الباقي بضياف،مرجع سبق ذكره، ص 31 .

[2] _ محمد عبد الحسين توفيق شبلي، **إستخدام مدخل القيمة الإقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي والتشغيلي في الوحدات الإقتصادية**، مجلة العلوم الإقتصادية، مجلد (23)، العدد 06، 2009، ص 138.

[3] _ عمار بن مالك، المنهج **الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء دراسة حالة شركة إسمنت السعودية**، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011، ص99 .

[4] _ مريم شكري، محمود نديم، **تقييم الأداء المالي بإستخدام بطاقة الأداء المتوازن**، مذكرة ماجيستر، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص42.

عن الأرباح المحاسبية، وتمثل الدخل المتبقي بعد طرح تكلفة الأموال، في حين أن الأرباح المحاسبية لا تأخذ في الإعتبار أي تكلفة لأموال الملكية[1].

تحسب القيمة الإقتصادية المضافة من خلال العلاقات الآتية :

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الأرباح الناتجة عن العمليات التشغيل بعد الضريبة – (تكلفة رأس المال × رأس المال المستثمر) .....(06-02)

القيمة الاقتصادية المضافة= (معدل العائد على رأس المال المستثمر – معدل تكلفة رأس المال) × رأس المال المستثمر .....(07-02)

$$EVA = RE-(K*CI)$$ .....(08-02)

EVA : القيمة الاقتصادية المضافة .

RE : نتيجة الاستغلال قبل الضريبة .

K : التكلفة الوسيطية المرجحة لرأس المال .

CI : الأموال الخاصة الديون .

2_ القيمة السوقية المضافة

يعد مؤشر القيمة المضافة أحد أهم المؤشرات الذي طورته شركة ستيرن ستيورت كمؤشر لتقييم الأداء، وعرفت القيمة السوقية المضافة بأنها المقياس التراكمي لعوائد رأس المال المساهم به[2]، ويعبر مؤشر القيمة السوقية المضافة عن الفرق بين القيمة السوقية للشركة ورأس المال المستثمر، ويستخدم هذا

[1] _ محمد نجيب دبابش، طارق قويدري، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى جنوب بسكرة، ملتقى وطني حول آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر،جامعة الوادي، 05-2013/05/06، ص08.

[2] _ شهاب الدين حمد النعمي،**استخدام مؤشري القيمة السوقية المضافة والعائد على رأس المال المستثمر في قياس أداء القطاع المصرفي العراقي**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68، بغداد، ص ص 71-89.

المقياس لتقييم أداء الشركة منذ إنشائها إلى تاريخ المعلومات التي يتم تحليلها، ويمكن إستخدام هذا المقياس لمقارنة أداء الشركات في القطاعات الإقتصادية المختلفة[1] .

حيث أن القيمة المضافة يتم حسابها من خلال الفرق بين القيمة السوقية لحقوق الملكية ورأس المال المستثمر [2]:

القيمة السوقية المضافة= القيمة السوقية لحقوق الملكية – رأس المال المستثمر ....(02-07)

ثالثا : مراحل تقييم الأداء المالي

إن عملية تقييم الأداء هي المفسر الأساسي لمفهوم الرقابة التي تمارسها المؤسسة والرقابة على حسب قول فايل يعني التحقق من أن ما يطابق الخطة المقررة وتعليمات الإدارة والمبادئ المعتمدة .

كما تعتبر الرقابة إحدى وظائف التسيير الرئيسية التي يمكن عن طريقها التأكد من أن ماتم تحقيقه مطابق للأهداف المرسومة لأي نشاط، بمعنى التقييم الشامل لأداء المؤسسة بمختلف مراكزها، وذلك بإتباع مراحل معينة إتفق حولها الكثير من رواد الإدارة والتسيير بإختلاف مدارسهم الفكرية و التي نوجزها في الآتي[3] :

1 _ جمع البيانات و المعلومات الاحصائية

تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة من القوائم المالية، متمثلة في الميزانية، جدول حساب النتائج، قائمة التدفق النقدي والقوائم الأخرى والملاحظات المرفقة بالتقارير المالية، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة .

2 _ تحليل ودراسة البيانات و المعلومات الاحصائية المتعلقة بالنشاط

للوقوف على مدى دقة وصلاحية المعلومات والبيانات التي تدخل في حساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء يتعين توفير مستوى من الموثوقية في هذه البيانات، وقد يتم الإستعانة ببعض الطرق الإحائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات .

---

[1] _مريم شكري، محمود نديم، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[2] _محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، **الإدارة المالية التحليل المالي لمشروعات الأعمال**، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية ، 2008، ص 97 .

[3] _فؤاد مجيد الكرخي، **تقويم الأداء بإستخدام النسب المالية**، دار المنهاج، الأردن، الطبعة الاولى ، 2009،ص 39 .

3 _ اجراء عملية التقييم

بإستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه المؤسسة، وذلك بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الإعتماد عليه، على أنه تشمل عملية التقييم النشاط العام للمؤسسة .

4_ اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم (تحديد الإنحرافات)

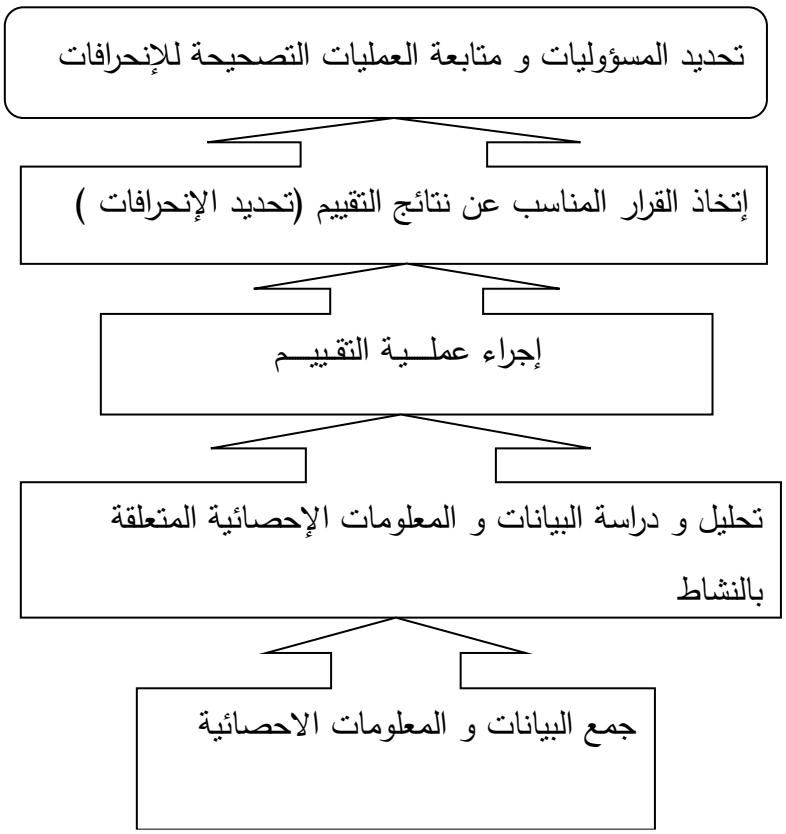
وذلك بمقارنة نتائج التقييم مع الأهداف التي خططت لها المؤسسة، وتحديد الإنحرافات التي حصلت خلال نشاطها، مع تحديد أسبابها وإيجاد الحلول اللازمة لمعالجة الإنحرافات ، وإتخاذ القرارات المناسبة وبرمجة خطط لضمان سير نشاط المؤسسة نحو الأفضل في المستقبل .

5 _ تحديد المسؤوليات و متابعة العمليات التصحيحة للإنحرافات

تتم متابعة تصحيح الإنحرافات من خلال تزويد الجهات المسؤولة داخل المؤسسة والإدارات المختلفة بنتائج التقييم التي أتخذت عن عملية التقييم، للإستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة .

ويمكن تلخيص المراحل السابقة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة في الشكل الآتي :

الشكل رقم (02-04) : يلخص مراحل تقييم الأداء .



المصدر : من إعداد الطالبتان بالإعتماد على المعلومات السابقة

المبحث الثاني : ظاهرة الفشل المالي و التنبؤ به

من الظواهر الخطيرة التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات هي ظاهرة الفشل المالي، وعليه فإن هذه الظاهرة تنتج عن مخاطرة كبيرة ممكن أن تتعرض لها المؤسسات في الكثير من الإقتصاديات المتقدمة بسبب عوامل قد تكون داخلية كما يكن أن تكون خارجية، وبهذا فالتنبؤ بقوة أو ضعف المؤسسة وإحتمال فشلها بإستخدام النماذج الكمية أصبح أمرا ضروريا بهدف تجنب المؤسسة الوقوع في مشاكل مالية.

المطلب الأول : مفهوم الفشل المالي

يؤدي بنا مصطلح التنبؤ إلى مفهوم عدم التأكد، هذا لأن التنبؤ يكون في المستقبل والذي هو حالة مجهولة وغير معروفة، وهو يرتبط بدرجة كبيرة بعدم التأكد، والتي هي عقبة في وجه متخذي القرار لتحقيق الأهداف المرجوة من المشروع، إلا أنه مع كل هذه الظروف فهناك الكثير من المؤشرات والمعايير التي يمكن الإعتماد عليها لإتخاذ التدابير اللا زمة في الوقت المناسب .

أولا : التنبؤ المالي

التنبؤ المالي هو مجموعة من التقديرات والنتائج المتعلقة بالمستقبل، و التي يتم إعدادها بناء على أسس علمية وأساليب رياضية وإحصائية، و بإستخدام بيانات مالية تاريخية سابقة، للوصول إلى معلومات مستقبلية، بهدف المساعدة في مواجهة الظواهر والأحداث والنتائج المالية المستقبلية [1].

و قد عرف التنبؤ المالي أيضا أنه محاولة إيجاد تصور عن الوضع المالي للمؤسسة في المستقبل، بالإعتماد على المعلومات السابقة والحالية، وذلك لمواجهة الإلتزامات المالية التي سوف تواجه الشركة[2].

ثانيا : تعريف الفشل المالي

1_ تعريفه : لقد إرتبط مفهوم الفشل ببيفر الذي يعد أول من إستخدم هذا التعبير، وذكر أنه من الناحية العملية يقال " بأن المؤسسة فشلت عند حدوث الافلاس، أو في حالة عدم سداد الديون، أو فوائدها أو عدم سداد حسابات المصاريف، أو عدم سداد الأرباح المستحقة لحملة الأسهم ".

والفشل المالي هو مصطلح إستخدمه الباحث جون أرجنتيفي عام 1986م، حيث عرفه بأنه " العملية التي تكون فيها الشركة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدوث العسر المالي " .

---

[1] _ زهراء صالح الخياط، **استخدام نموذج شارد للتنبؤ بالفشل المالي**، مجلة الرافدين العدد 115 المجلد 36، 2014،ص ص 9_20 .

[2] _مراد قاسم عيد سليمان، **التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية**، مذكرة ماجيستير، جامعة اليرموك، 2003، ص 23 .

كماعرفه Dun & Bradstreet,s بأنه يحدث عندما تكون هناك عمليات أو أعمال المؤسسة يتبعها تنازل عن الممتلكات أو الأصول لصالح الدائنين، أو الإفلاس، أو حدوث خسارة للدائنين بعد عمليات فاشلة ، أو عدم القدرة على إسترجاع العقار المرهون أو الحجز على ممتلكات المؤسسة قبل إصدار الحكم عليها، أو الإنسحاب

وترك الإلتزامات على المؤسسة غير مدفوعة، أو أن يتم وضع ممتلكات المؤسسة تحت الحراسة القضائية أو إعادة تنظيم المؤسسة وإحداث إجراءات التسوية بين المؤسسة ودائنيها[1].

2 _مفاهيم مشابهة للفشل المالي :

تعددت المفاهيم المشابهة للفشل المالي مثل التعثر، العسر والإفلاس المالي، والتي سوف نتطرق لها فما يلي :

2_1 التعثر المالي : يعرف التعثر على أنه مواجهة المؤسسة لظروف طارئة وغير متوقعة، تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود إقتصادي، أو فائض نشاط، يكفي لسداد إلتزاماتها في الأجل القصير، وهو ما يسمى كذلك بالعسر، والذي إذا لم يتم معاجلته على وجه السرعة فإن المؤسسة تكون في طريقها إلى الفشل المالي، الذي يقودها إلى الإفلاس والتصفية [2].

كما عرف على أنه نقص العوائد أو توقفها، وعدم القدرة على سداد الإلتزامات في مواعيدها[3] .

وعرف أيضا على أنه تلك المرحلة التي وصلت فيها المؤسسة إلى حالة من الإضطرابات المالية، التي يمكن التدرج بها إلى مستوى إشهار إفلاسها، سواء كانت هذه الإضطرابات تعني عدم قدرتها على سداد إلتزاماتها إتجاه الغير أو تحقيق خسائر متتالية سنة بعد أخرى، مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها من حين إلى آخر [4].

2_2 العسر المالي : هو الوضع الذي تكون فيه أصول المؤسسة أكبر من خصومها، وبالتالي يكون هناك خطر الوقوع في حالة العسر كلما كانت الديون أكبر من قيمة الأصول، ولتقدير درجة العسر

---

[1]_هلا بسام عبد الله الغصين، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004، ص 21.

[2]_عمار أكرم عمر الطويل، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة** ، مذكرة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ،غزة ،2008،ص 55.

[3]_علي شاهين، جهاد مطر ، **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين دراسة تطبيقية**، مجلة جامعة النجاح مجلد 25، عدد04،2011 ، ص ص856 -874 .

[4]_ خير الدين قريشي، **دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) في التنبؤ بخطر الإفلاس دراسة عينة من الشركات الجزائرية**، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر،2014، ص 32.

المالي نقوم بعملية تقييم لكل من عناصر الأصول والخصوم لتحديد قيمة الفرق بينهما[1]. كما أن للعسر المالي حالتين هما : العسر المالي الفني، والعسر المالي الحقيقي .

أ_العسر المالي الفني : هو الحالة الي تكون فيها الشركة غير قادرة على سداد الإلتزامات المترتبة عليها بالرغم من أن إجمالي الأصول لديها يفوق إجمالي الخصوم.

ب_العسر المالي الحقيقي : و هو تلك الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على سداد الإلتزامات المترتبة عليها بالإضافة إلى كون اجمالي الاصول لديها يقل عن إجمالي الخصوم [2].

3_2_الإفلاس المالي : تواجه بعض المؤسسات الفشل أو التعثر المالي في أعمالها، مما يؤدي إلى فقدان الملاءمة المالية لها، ولا تستطيع مواجهة إلتزاماتها الجارية بالرغم من أن أصولها تفوق إلتزاماتها فإنها تعتبر فاشلة، وهو ليس بالضرورة الوصول إلى مرحلة الإفلاس ومن الممكن معالجته وإيجاد الحلول المناسبة له، وتعبر أقصى درجات الفشل الوصول إلى درجة الإفلاس، التي تصبح عندها إلتزامات المؤسسة أكبر من أصولها، أي أن حقوق المساهمين في ميزانيتها تصبح سالبة بسبب خسائرها المستمرة[3].

فالإفلاس المالي هو حالة التوقف عن الدفع وهو الوضع الذي لا تستطيع عنده الأصول المتاحة المؤسسة مواجهة المستحقات من الخصوم، ولتحديد درجة خطر الإفلاس يمكن مقارنة آجال إستحقاق دفع عناصر الخصوم (آجال التسديد) مع آجال تحقق عناصر الأصول (درجة السيولة) [4].

ثالثا: أنواع الفشل المالي

للفشل المالي ثلاثة أنواع تتمثل فيما يلي[5] :

1_الفشل الإقتصادي :

هو العملية التي تنتج عن تفاعل العديد من الأسباب عندما يكون العائد المحقق على رأس المال أقل من متوسط تكلفة رأس المال، أي عندما يكون العائد على المتاجرة بالملكية في المؤسسة رقما سلبيا .

---

[1]_الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص65.

[2]_ خير الدين قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 32.

[3]_دريد كمال ال شبيب، **إدارة مالية الشركات المتقدمة**، دار اليازوز العلمية، عمان، 2010، ص 24.

[4]_الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[5]_عمار بن مالك، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء دراسة حالة شركة الإسمنت السعودية**، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر،2011 ، ص 114.

لذلك يقصد بالمؤسسة الفاشلة بالمفهوم الإقتصادي، تلك التي لا يكفي دخلها لتغطية نفقاتها، ويقل معدل الفائدة على الإستثمار بتكلفتها الدفترية عن التكلفة رأس المال، ولا يترتب على الفشل الإقتصادي إشهار إفلاس المؤسسة، لأنه يحصل بغض النظر عن قدرة هذه الأخيرة على الوفاء بما عليها من إلتزامات، أي أنه يمكن أن تكون المؤسسة فاشلة من الناحية الإقتصادية، ومع ذلك لا تتوقف عن دفع إلتزاماتها حينما يحين أجل إستحقاقها، ومن ثم لا يشهر إفلاسها.

2_الفشل المالي أو الفشل القانوني :

هذا النوع من الفشل قد يتخذ إتجاهين، فالإتجاه الأول يمثل في حالة عدم كفاية السيولة، ويقصد به عدم قدرة المؤسسة على سداد الديون والفوائد مستحقة الدفع، وهو ما قد يحدث حتى لو كانت قيمة الأصول تزيد عن قيمة الخصوم، أما الشكل الثاني فهو يتجه الى العسر المالي والذي تم التطرق إليه سابقا .

3_الفشل الاداري :

هو عدم كفاءة الجهاز الإداري للمؤسسة، بما يؤدي إلى تحقيق نتائج أعمال سلبية تساهم في تدهور نشاط المؤسسة وأرباحها. وبالتالي يكون لها الأثر السلبي على قيم أسهمها، حيث يتضمن ضعف كفاءة الإدارة بصفة رئيسية في فشلها وتنبؤها بما قد يحدث في المستقبل، ومن ثم عدم القدرة على التكيف والملاءمة مع البيئة الخارجية، وتعديل لخططها لما يطرأ من أحداث غير متوقعة.

المطلب الثاني : مراحل و أسباب الفشل المالي

يمر الفشل المالي بعدة مراحل وله عدة أسباب نذكر منها :

أولا : مراحل الفشل المالي

من أهم الأمور التي يجب على المؤسسة إدراكها مسبقا هي مراحل الفشل المالي، والتي تساعدها على إتخاذ الإجراءات اللازمة في وقت مبكر قبل إعلان إفلاسها، وقد تعددت آراء الباحثين حول مراحل الفشل وقد تم تقسيم مراحل الفشل الأخير مراحل الفشل حسب Gordan.J.M إلى خمس مراحل هي [1]:

1_مرحلة الحضانة النشوء :

هي أول مرحلة للفشل المالي حيث تظهر بعض المؤشرات التي تدل عليه وهي :

- ✓ التغير في الطلب على المنتجات والتزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة ؛
- ✓ تقادم طرق الإنتاج و تزايد المنافسة؛

[1]_ M.j.Gordan, Towards atheoryof financial The journalof financial, 1971, p 347.

- ✓ نقص التسهيلات الإئتمانية وتزايد الأعباء بدون رأس مال عامل ؛
- ✓ حدوث خسارة إقتصادية في حالة ما إذا كان العائد على الأصول أقل من النسب المعتادة له في المؤسسة.

ويمكن الكشف عن هذه المشاكل من قبل الإدارة، وإتخاذ التدابير اللازمة لأن إعادة التخطيط في هذه المرحلة يكون أكثر فعالية.

2_ مرحلة الضعف المالي (عجز السيولة) :

تحدث مرحلة عجز السيولة عندما يتبين لإدارة الشركة الإقتصادية المظاهر الآتية :

- ✓ أصول الشركة تكون أكبر من خصومها ؛
- ✓ صعوبة تحويل الأصول الى سيولة نقدية لتطغية الديون المستحقة ؛
- ✓ عدم قدرة الشركة على مواجهة إحتياجاتها النقدية الآنية .

ويمكن للشركة أن تواجه هذا العجز في توفر السيولة الفورية بالاقتراض، مع العلم أن هذا الضعف المالي يمكن أن يستمر لعدة أشهر.

3_مرحلة التدهور المالي (العسر المالي) :

عرف MJ gordan العسر المالي على أنه " الإنخفاض في القوة الإيرادية للمؤسسة الذي سيحدث في نقطة ما " حيث أنه في هذه المرحلة تعاني المؤسسة من عدم قدرتها على تغطية ديونها ودفع مصاريفها المستحقة لضعف قدراتها الإيرادية أي عدم قدرتها عن الحصول على الأموال اللازمة والضرورية، إلا أنه يمكن معالجة هذا التدهور المالي من خلال :

- ✓ إصدار أسهم أو سندات إضافية بمعدل عائد أعلى نسبيا عن معدل الفائدة الذي يمكن أن يقبله حامل السند لاستثمار أمواله لدى مؤسسة أخرى؛
- ✓ إجراء تعديل في السياسات المالية للمؤسسة.

لكن هذه المعالجة يمكن أن تأخذ فترة زمنية طويلة ومع ذلك معظم هذه المؤسسات تنجح في علاج التدهور المالي إذا تم الكشف عن الخلل في الوقت المناسب .

4_الفشل الكلي (الإعسار الكلي) :

تظهر هذه المرحلة عدة مؤشرات و التي تنذر بإحتمالية إفلاس المؤسسة نذكر منها :

- ✓ إعتماد المؤسسة على الإقتراض و تدهور الأصول المتداولة و نسب السيولة ؛
- ✓ الإرتفاع المستمر في حجم الديون و إعادة جدولتها؛

- ✓ تدني الربحية وتدهورها لفترات متتالية وعدم قدرة المؤسسة على المنافسة .

مما يجعل من هذه المرحلة كنقطة حرجة في حياة المؤسسة، حينها تصبح محاولات الإدارة لمحاربة هذا العسر الكلي والمحقق غير مجدية .

5_مرحلة إعلان الإفلاس:

في هذه المرحلة لا تستطيع المؤسسة دفع ديونها حيث يتم فيها التنازل عن أصولها والقيام بالإجراءات القانونية لحماية حقوق الدائنين، وهي المرحلة النهائية التي تؤدي إلى زوال الشكل القانوني للمؤسسة أي إعلان إفلاسها والقيام بتصفيتها .

و مما سبق نلاحظ أن زوال الشكل القانوني للشركة، وتصفيتها تسبقه العديد من المراحل التي تعاني فيها من تعثر مالي، أو عجزها عن دفع إلتزاماتها .....الخ، حيث تلجأ إدارة المؤسسة في كل مرة إلى الكشف عن هذه المراحل ومحاولة تجازوها عن طريق التعرف على أسباب هذا الفشل من أجل تجنب إفلاسها .

ثانيا : أسباب الفشل المالي

الفشل المالي هو إنعكاس لعديد من العوامل الداخلية والخارجية، فمثلا عدم إختيار هيكل التمويل المناسب قد يضع المؤسسة في مواجهة مخاطر الفشل، أو إتباع سياسات تسعير عشوائية أو غيرها من الأسباب الداخلية، وقد يكون للعوامل الخارجية جانب في حدوث الفشل المالي كالأزمات التي يمكن أن تضر بأداء الأسواق المالية وبالتالي التأثير على القيمة السوقية للمؤسسة[1].

وتصنف أسباب الفشل المالي إلى نوعين، تتمثل فيما يلي :

1_الأسباب داخلية :

تتمثل الأسباب الداخلية للفشل المالي في :

- ✓ سوء الإدارة وعدم كفاية السياسات التشغيلية والإستثمارية والتمويلية المتبعة؛
- ✓ عدم إستغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة بالكامل وضعف إنتاجية العامل بالساعة وإنتاجية الوصول؛
- ✓ معدلات مرتفعة لدوران العمل مع نسبة عالية لهدر الوقت وضعف المراقبة؛
- ✓ عدم العمل بنظام الجودة الشاملة إذ يؤدي إلى إرتفاع التكاليف أو إنخفاض الأرباح، وضعف القدرة على التنافس والإستمرار في السوق؛
- ✓ زيادة المطلوبات المتداولة على الموجودات؛

[1] _ رضوان باصور، **إستخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية محاسبة، جامعة المدية، 2008 /2009، ص 79.

- ✓ فقدان إداريين قياديين دون إستبدالهم؛
- ✓ مشاكل عملية أو نقص في تجهيزات مهمة.

2_الأسباب الخارجية :

وهي الأسباب التي تخرج عن سيطرة المؤسسة والمتمثلة في الأسباب الآتية [1]:

- ✓ المنافسة الشديدة ؛
- ✓ ظروف إقتصادية عامة إذ تزداد نسب الفشل في ظل الظروف الإقتصادية الصحيحة؛
- ✓ تغير الطلب على منتجات المؤسسة؛
- ✓ التغير في السياسات الحكومية؛
- ✓ إتباع البنوك سياسة متشددة في منح الإئتمان و إرتفاع التكلفة؛
- ✓ التوقعات المتشائمة للمستثمرين؛
- ✓ عدم مراعاة مراحل الدورة التجارية وخاصة عند مرحلة الاستقرار؛
- ✓ حدوث الكوارث الطبيعية.

المطلب الثالث : طرق و أساليب التنبؤ بالفشل المالي

يوجد عدة طرق للتنبؤ بالفشل المالي بعضها يعتمد على النماذج النوعية وبعضها الآخر يعتمد على النماذج الكمية، ونستخلص هذه أهم النماذج كالآتي :

أولا :النماذج النوعية

ويعتمد هذا النموذج على أراء المتخصصين وذوي الخبرة من متخذي القرارات، وتقديم أرائهم في التنبؤ بالأحداث والقيم والعمليات المستقبلية إستنادا إلى تلك الخبرات، وعادة ما يتم اللجوء إلى مثل هذه النماذج عند تعذر الحصول على بيانات تاريخية، أو عدم الثقة بالبيانات التاريخية الموجودة فعلا[2].

حيث تهدف إلى الحصول على معلومات نوعية تكشف مدى سلامة وملائمة السياسات الإدارية المتبعة، ومدى صحة المركز المالي والنقدي للمؤسسة، والتي سوف نعرضها فيما يلي[3]:

---

[1]–شقيري نوري موسى و آخرون،إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،2012،ص 132.

[2]_محمد يوسف الهباش، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[3]_تريكي ليلى، **قياس الأداء المالي والتنبؤ بالفشل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية،2014، ص65 .

1_تحليل التغير والإتجاه :

يتم بواسطة هذا الإتجاه تحديد الأهمية النسبية للمساهمة المحاسبية بالتحليل الأفقي والعمودي للميزانية المالية وكشف الدخل، حيث يعتبر هذا النوع من الخطوات التقليدية، المعتمدة لدى المحللين ومتخذي القرارات المالية، وتتوقف فعالة هذا المنهج على صحة ودقة البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية .

2_تحليل كشف مصادر الأموال و إستخداماتها:

بموجب نوعية هذا الأسلوب يتم من خلاله قياس نوعية التغير في رأس المال العامل وغيرها من فقرات الأصول، الخصوم، وحق الملكية، إذ يهدف إلى إبراز نوعية مختلف المصادر التي ساهمت في تغطية أنشطة المؤسسة حيث تعد هذه المكشوفات لغرض تحديد مجالات إستخدام أموال المؤسسة ومصادرها التي ساهمت في تغطية تلك الإستخدامات خلال فترة زمنية محددة، وبالتالي يعطي هذا الأسلوب الصورة الواضحة من حركة الأصول والخصوم وذلك من خلال دراسة التغيرات الحاصلة لفتراتنا خلال فترتين زمنيتين متتاليتين، سواء للميزانية الفعلية للمؤسسة أو الميزانية المخططة أيضا.

3_تحليل التغير في التدفقات النقدية:

يهدف هذا النوع من التحليل إلى توضيح مدى كفاية التدفقات النقدية ونوعيتها لتغطية إلتزامات المؤسسة من جانب ومدى قدرة الإدارة على تحقيق التزامن الأمثل في هذه التدفقات من جانب أخر، إذ يمكن للمحلل أو غيره من المستفيدين من الوقوف على التطورات الحاصلة بالسياسات المالية، وتقييم التطور أو التراجع الحاصل في أهدافها بالإضافة إلى تشخيص السياسات غير ناجحة، مثالا عن ذلك الزيادة في أوراق القبض والمخزون يؤدي إلى الزيادة في التدفقات النقدية الخارجية حيث قد يشير لنا بوجود مشاكل في الإئتمان والمخزون مما يدعو الإدارة من خلالها إلى ضرورة مراجعة سياسات رأس المال العامل .

ثانيا : النماذج الكمية

تهتم النماذج الكمية للتنبؤ المالي بالمعلومات التي يمكن قياسها كميا خلال عدد من الفترات وإيجاد العلاقة بين المتغيرات المختلفة وتقسم النماذج الكمية كالآتي[1]:

1_السلاسل الزمنية : ويقصد بالسلسلة الزمنية بأنها مجموعة من القيم التي تأخذها ظاهرة معينة في فترات زمنية غالبا ما تكون متساوية ومتتالية، والعلاقة الدالية التي تأخذ بشكل السلاسل الزمنية عادة ما تتضمن متغيرين إحداهما يمثل الزمن"متغير مستقل" والثاني يمثل الظاهرة "المتغير التابع"، ويهدف هذا النوع من النماذج إلى معرفة

[1]_محمد يوسف الهباش، **إستخدام مقاييس التدفق النقدي و العائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص ص 68_69.

التغيرات التي تطرأ على الظاهرة خلال سلسلة زمنية لإجراء التنبؤات لهذه الظاهرة كما يستخدم النموذج في التنبؤات قصيرة الأجل لكون أسلوب الحصول عليها بسيطا، وتتناول هذه الظاهرة بشكلها العام دون الخوض في تفاصيل العوامل المؤثرة في تكوينها، ويعتمد النموذج على تجميع البيانات التاريخية خلال سلسلة زمنية معينة يهدف التنبؤ بالفترة المقبلة.

2_تحليل الإنحدار: ويعرف بأنه تحليل العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، ويتميز بأنه يتسع ليشمل كافة المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة، ويعتبر أكثر الأساليب التنبؤية وأفضلها خاصة عند إستخدام التنبؤات طويلة الأجل.

3_تحليل التعادل : يعتبر تحليل التعادل أحد الأدوات التحليلية التي تستخدمها الإدارة في فهم وإستيعاب العلاقة بين التكلفة والحجم والربح نتيجة تفاعلها على مقدار الأرباح المحققة.

4_المؤشرات المالية : تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق شيوعا، لأنها توفر مؤشرات مالية يمكن الإستفادة منها في تقييم أداء المؤسسات وتقييم كفاءة الإدارة، إضافة إلى أنها من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للمؤسسات، وتقوم هذه الطريقة على أساس أن ما حصل في الماضي يحدث في المستقبل على أنه يمكن الحذف منه أو الإضافة إليه، والعنصر الأساسي لهذا الأسلوب هو إمداد المستفيدين أو المحللين الماليين بمؤشرات مالية تساعدهم في إتخاذ قراراتهم المستقبلية، والتنبؤ بالوضع المالي للمشروع وقدرته على تحقيق أرباح مستقبلا أو المحافظة على الأرباح المحققة.

المطلب الرابع : عرض بعض النماذج الكمية

لاتزال النسب المالية تشكل القاعدة العريضة لتطور التحليل المالي نحو الأساليب الأكثر تقدما في مجال التنبؤ بالفشل، إلا أن الأساس في ذلك هو صياغة هذه النسب بأسلوب علمي يحقق فائدة .

وعلى الرغم من وجود إتجاه قديم في تكوين نماذج التنبؤ بفشل المؤسسة التي إعتمدت على نسبة مالية واحدة أو إثنين أو ثلاثة، إلا أن هناك إتجاهات حديثة إعتمدت في تكوين نماذج للتنبؤ بالفشل المالي.

أولا: الإتجاهات الحديثة للنماذج الكمية

ظهر الإهتمام بصياغة نماذج متقدمة للتنبؤ بالفشل المالي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ مطلع الستينات من القرن الماضي على أثر الجدل الذي ظهر حول دور مددق الحسابات في الإبلاغ عن إحتمال الفشل المالي للمشاريع الإقتصادية، التي تعاني من صعوبة تسديد إلتزاماتها المستحقة على إثر ذلك شجع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وهيئة البورصات الأمريكية والباحثين والمختصين القيام بالدراسات الأكاديمية والمهنية التي

تعني بهذا الشأن[1]، وتعد دراسة بيفر من أهم الدراسات في مجال إستخدام النماذج الأحادية في التنبؤ بالفشل المالي، حيث عرض فيها نموذجا متطورا للنسب المالية المركبة تستخدم كإنذار مبكر للفشل المالي قبل حدوثه بفترة زمنية مناسبة[2].

وفيما يلي قائمة تحتوي على عشرون نموذجا مستخدما في التنبؤ بالفشل المالي والتي نعرضها على سبيل المثال حسب التوقيت الزمني للدراسات التي تم تطوير تلك النماذج من خلالها.

الجدول رقم (02-01): النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي

السنة	الباحث
1966	بيفر (Beaver)
1968	ألتمان (Altman)
1971	ويلكوس(Wilcox)
1971	ليف(Lev)
1975	ليبي(Libby)
1976	أرجنتي(Argenti)
1977	ماير (Moyer)
1977	ألتمان(Altman)
1980	ألسوم(Ohlsom)
1981	كيدا(Kida)
1982	تافر (Taffer)
1983	بوذ(Booth)
1985	كامبيسي(Campisi)
1986	كيزي(Casey)

[1] – وليد ناجي الحيالي، **الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي** ، الوراق للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، ط1، 2004، ص250.

[2] – سالم اسماعيل الحصادي، **تحليل القوائم المالية**، المكتب الوطني للبحث والتطوير، طرابلس، ط1، 2005، ص225.

1987	شيرود(Sherrord)
1990	كوه(Koh)
1992	هارت(Hart)
1997	وارد وفاستر (Ward and Foster)
1999	لوموكس(Lemmox)
1999	كوه وتام(Koh and Tam)

المصدر: محمد مطر، **التحليل المالي والإئتماني، الأساليب والأدوات والإستخدامات العملية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2002، ص 166 .

ثانيا : شرح أهم النماذج الكمية

من بين النماذج الكمية المذكورة سابقا، سوف نتناول بالتفصيل بعضها والمتمثل في نموذج Kida، Altman و Sherrord .

2-1- نموذج كيدا (Kida) :

يعتبر نموذج كيدا أحد النماذج الحديثة التي استخدمت في عملية التنبؤ بالفشل المالي في عام 1981، وقد بني على خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية وفق معادلة الارتباط لتحديد قيمة المتغير التابع (Z) بموجب المعادلة التالية :

$$Z=1.04X_1+0.42X_2+0.461X_3+0.463X_4+0.271X_5$$

فإذا كانت نتيجة الاختبار وفق هذا النموذج إيجابية تكون المؤسسة في حالة أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت النتيجة سالبة فإن المؤسسة مهددة بالفشل المالي، وقد أثبت هذا النموذج قدرة عالية للتنبؤ بالفشل المالي وصلت إلى 95% والمؤشرات التي استخدمت في صياغة مكونات المعادلة السابقة هي[1] :

X1: صافي الربح بعد الضريبة/إجمالي الاصول ؛

X2: حقوق المساهمين/إجمالي إلتزامات ؛

X3: الأصول السائلة / الالتزامات المتداولة ؛

X4: صافي المبيعات / مجموع الأصول ؛

X5: النقدية / مجموع الاصول .

[1]_وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص 198.

إذا كانت قيمة Z وفق هذا النموذج موجبة تكون الشركة في حالة أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت سالبة فإنها تكون مهددة بالفشل، وقد أثبت هذا النموذج قدرة عالية للتنبؤ بحوادث الإفلاس حيث وصلت دقة هذا النموذج في التنبؤ إلى ما نسبته 90% قبل سنة وقوع الفشل المالي .

2_2 _ نموذج ألتمان(1968) (Altman) :

يعتبر هذا النموذج من أهم النماذج المستخدمة في التنبؤ بفشل المؤسسات حيث طبق "ألتمان" دراسته على (66) مؤسسة، نصفها مؤسسات فاشلة تعرضت للإفلاس خلال الفترة من 1946 وحتى عام 1965، والنصف الآخر مؤسسات غير فاشلة خلال نفس الفترة وتم احتساب (22) نسبة من واقع التقارير المالية للمؤسسات، وبإستخدام أسلوب التحليل التميزي المتعددة، توصل ألتمان إلى النموذج الآتي [1]:

$$Z=0.012X_1+0.014X_2+0.033X_3+0.006X_4+0.999X_5$$

حيث :

X1 : رأس المال العامل / مجموع الاصول ؛

X2 : الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول ؛

X3 : الأرباح قبل الفوائد والضريبة / مجموع الأصول ؛

X4 : القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع الديون ؛

X5 : المبيعات / مجموع الأصول ؛

Z : المؤشر الإجمالي

وقد نص نموذج ألتمان بعد تطبيقه على عينة دراسته على النتائج التالية:

- ✓ عندما تكون قيمة Z أكبر من 2.99 فالشركة تقع ضمن منطقة عدم الإفلاس ؛
- ✓ عندما تكون قيمة Z أقل من 1.81 فالشركة تقع ضمن منطقة الإفلاس ؛
- ✓ عندما تكون قيمة Z محصور بين 1.81 و2.99 فالشركة تقع ضمن المنطقة الرمادية، حيث لا يمكن الحكم على وضعيتها .

3 _ نموذج بيفر (Beaver)(1966) :

كان بيفر هو أول من وضع نموذجا تنبأ به بتعثر وفشل الشركات هو نموذج"Beaver "، ويعد المحرك الأول لباقي النماذج والدراسات الأخرى، وإستخدم بيفر لبناء نموذجه الخاص الأسلوب الأحادي

[1]_جهاد حمدي اسماعيل مطر، **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين**، مذكرة مقدمة للحصول على الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010، ص78 .

الإحصائي[1]، وقد حدد هذا النموذج بإستعمال مؤشرات مالية مميزة للأداء سميت بالمؤشرات المركبة، وتضمنت مقارنة للمؤشرات المالية المتوسطة (79 مؤسسة فاشلة و 79 مؤسسة أخرى غير فاشلة في الفترة 1954_1964) وإعتمد النموذج على معايير محددة لفشل المؤسسات هي إفلاس المؤسسة من نفس القطاع ولها نفس حجم الأصول، وقد استخدمت الدراسة عدة طرق إحصائية فوجد أنه كلما تم إحتساب النسبة من سنة أقرب إلى سنة الفشل كلما كان التنبؤ أصدق وأكثر دقة، وتمثل المؤشرات المالية التي إستخدمتها الدراسة في التنبؤ بالفشل المالي بالآتي[2]:

X1: التدفق النقدي / مجموع الأصول ؛

X2: الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول ؛

X3: المديونية / مجموع الأصول ؛

X4: صافي الدخل / إجمالي الأصول .

إلا أن إختيار هذه النسب لم يكن إنتقادا من قبل بيفر وأن تم تحديدها بعد دراسته المكثفة التي قام بها وميز بين الشركات الناجحة والفاشلة ولذلك قام بإختبار 30 نسبة مالية طبقها على عدد من المنشآت الناجحة وأخرى فاشلة .

وبإستخدام نموذج الإنحدار البسيط توصل Baever إلى النموذج الآتي الذي يتكون من ثلاث نسب مالية فقط يمكن من خلالها التنبؤ بفشل المؤسسات قبل 5 سنوات من الفشل[3]:

$$Z=1.3X_1+2.4X_2+0.980X_3-6.787X_4$$

حيث تمثل :

Z: المؤشر الكلي ؛

X1: نسبة التدفق / مجموع الديون ؛

X2: نسبة صافي الربح / مجموع الأصول ؛

---

[1]_هاشم أحمد محمد علي الرفاعي، **التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام نموذج ألتمان دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق بورصة عمان**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط، 2017، ص 27.

[2]_عزت هاني، عزت أبو شهاب، **مدى فعالية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في شركات المساهمة المدرجة في البورصة**، قدمت هذه الرسالة للحصول على الماجستير، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط، سنة 2018، ص ص 41-42.

[3]– تريكي ليلى، مرجع سبق ذكره، ص68 .

X3: نسبة مجموع الديون / مجموع الأصول .

4_نموذج شارد (Sherrord)(1987):

تم إشتقاق هذا النموذج والذي يعتبره البعض هو إمتداد لجهود الباحثين الذين سبقوه في إشتقاق نماذجهم الخاصة في التنبؤ بالتعثر المالي، ولكن يتميز هذا النموذج عن غيره بأنه وجد علاقة بين درجة المخاطر ونوع القرض وذلك ليتم تسعير فوائد القرض بناءا عليه، ومن جهة أخرى تقييم نوعية محفظة القروض في البنك ككل، ويجب الإشارة إلى عدة اختلافات بين هذا النموذج وغيره من النماذج الأخرى،ويجب التنبيه إلى مايلي :

- ✓ أن هذا النظام مبسط ويقوم بعمل غيره من الأنظمة الأكثر تعقيدا، فهو يهدف إلى تقييم مخاطر الائتمان المرتبطة بالعملاء، وذلك من خلال تقييم مراكزهم المالية ؛
- ✓ يلغي هذا النموذج مجال الإجتهادات الشخصية لمدير الائتمان يمثل نوعية العميل وكفاءة الإدارة والمنافسة وغيرها، يتكون هذا النظام من خمسة نسب مالية أيضا، ولكن يختلف عن النماذج الأخرى بأن كل نسبة لها وزن نسبي ومعامل يختلف من وقت إلى أخر فهي ليست ثابتة، هذه الأوزان النسبية يتم وضعها من قبل إدارة الإئمان ويسمى مجموع هذه النسب بمؤشر المخاطر، يتم من خلاله تصنيف مخاطر المؤسسة المقترضة، نتيجة لهذا المؤشر يتم من خلاله تصنيف المؤسسات إلى خمس فئات رئيسية وهي كالآتي [1]:
  - ✓ الفئة الأولى : قروض عديمة المخاطرة ؛
  - ✓ الفئة الثانية : قليلة المخاطر؛
  - ✓ الفئة الثالثة : متوسط المخاطر؛
  - ✓ الفئة الرابعة : مرتفعة المخاطر؛
  - ✓ الفئة الخامسة : خطيرة جدا .

وتتمثل معادلة هذا النموذج كالآتي :

$$Z=17X_1+9X_2+3.5X_3+20X_4+1.5X_5+0.1X_6$$

حيث :

X1 : صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول؛

X2 : الأصول النقدية / مجموع الاصول؛

[1]_هاشم أحمد محمد علي الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص ص32-33.

X3 : حقوق المساهمين / مجموع الأصول ؛

X4 : صافي الربح قبل الضريبة / مجموع الأصول ؛

X5 : مجموع الأصول / مجموع الخصوم ؛

X6 : حقوق المساهمين / الأصول الثابتة .

الجدول رقم (02-02) : النسب الأساسية في نموذج شارد

المتغير	النسبة	نوعها	الوزن النسبي
X1	صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول	مؤشر السيولة	17
X2	الأصول النقدية / مجموع الاصول	مؤشر السيولة	9
X3	حقوق المساهمين / مجموع الأصول	مؤشر ملاءة أو رفع	3,5
X4	صافي الربح قبل الضريبة / مجموع الأصول	مؤشر الربحية	20
X5	مجموع الأصول / مجموع الخصوم	مؤشر ملاءة أو رفع	1,2
X6	حقوق المساهمين / الأصول الثابتة	مؤشر ملاءة أو رفع	0,1

المصدر:أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لإغراض التقييم ومراجعة الأداء والإستثمار في البورصة، دار الجامعية لطباعة والنشر والتوزيع، 2007 ص 714.

وبناءا على النتيجة يتم تصنيف المؤسسات إلى خمس فئات حسب قدرتها على الإستمرارية كما يلي :

- ✓ **الفئة الأولى** : عندما تكون Z أكبر من 25 الشركة غير معرضة للخطر ؛
- ✓ **الفئة الثانية** : عندما تكون Z أقل من 25 وأكبر من20 إحتمال قليل للتعرض لمخاطر الفشل؛
- ✓ **الفئة الثالثة** : عندما تكون Z أقل من 20 وأكبر من 5 يصعب التنبؤ بمخاطر الفشل ؛
- ✓ **الفئة الرابعة** : عندما تكون Z أقل من 5 وأكبر من -5 الشركة معرضة لمخاطر الفشل ؛
- ✓ **الفئة الخامسة** : عندما تكون Z أكبر من -5 الشركة معرضة بشكل كبير لمخاطر الفشل .

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على عملية تقييم الأداء المالي وظاهرة التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات حيث إرتكز مفهوم الأداء المالي على قياس النتائج في ضوء معايير وأسس محددة من أجل تحقيق مستوى أعلى من الفعالية، والكشف عن مواطن الضعف في قرارات الشركة وإتجاهاتها المستقبلية.

وقد تبين أن التنبؤ بالفشل المالي أمر بالغ الأهمية وضروري في مراقبة المؤسسة، ومن أجل زيادة دقة التنبؤ بمستقبل المؤسسة من حيث قدرتها على البقاء والإستمرار تم إستخدام النسب المالية والنماذج الكمية للتنبؤ بخطر الفشل المالي، حيث هذه النماذج تعتمد على مجموعة من المتغيرات ولكل متغير منها نسبة مالية معينة ووزن نسبي خاص بها وهذه المتغيرات تختلف من نموذج إلى آخر .

الفصل الثالث :
تطبيق نماذج الفشل المالي على مؤسسة بوفال _ البرواقية

تمهيد :

بعد التطرق في الجانب النظري إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالتشخيص المالي والأداء المالي والفشل المالي وطرق التنبؤ به من طرف المؤسسة الإقتصادية لكن الدراسة النظرية تستلزم وجود تدعيمات واقعية، من أجل ألا تبقى دراستنا هاته محصورة في الجانب النظري فقط سنحاول في هذا الفصل معرفة دور النماذج التنبؤ المالي في محاولة مواجهة الفشل المالي للمؤسسة،لمالها من دور في زيادة الحصة السوقية أو الحفاظ على صحة الحالية و زيادة في نمو المبيعات أو الزيادة في معدل الربحية مؤدية بذلك إلى تحسين أداء عامة ولأداء التسويقي خاصة لذا أسقطنا دراستنا على مؤسسة بوفال _ البرواقية

المبحث الأول: تقديم المؤسسة

إعتمدت الجزائر بعد الاستقلال سياسة تنموية من أجل مواكبة العصر بتطوراته الاقتصادية وغيرها، فانتهجت بذلك النهج الاشتراكي بإتباع المخططات الثلاثية والرباعية...الخ.

من بين كبرى الهياكل التي أنشأت في تلك المرحلة نجد المناطق الصناعية المنتشرة عبر المستوى الوطني، ومنها مركب الصمامات والمضخات، حيث اقترح إنجاز هذا المشروع من طرف الحكومة سنة 1969 ببلدية البر واقية ولاية المدية لتظهر بعد إصلاحات سنة 1997 مؤسسة بوفال.

المطلب الأول :لمحة عامة عن المؤسسة

أولا: نبذة تاريخية

أمضيت اتفاقية سنة 1970م مع المؤسسة الألمانية INVEST- EXPORT لإنجاز وحدتي المسبك والصمامات بالبرواقية، وفي 16 جوان 1975م أمضيت اتفاقية المؤسسة الألمانية INVEST−EXPORT والمؤسسة التشيكوسلوفاكيةSCROJ-EXPORT لإنجاز مشروع خاص بوحدة إنتاج المضخات، وقامت المؤسسة الفرنسية SOGELERG بانجاز البنايات الإدارية، وقد تم الانتهاء من إنجاز الورشات سنة1982 بدءا بورشة الصمامات التي اكتمل إنجازها سنة 1975م، وانتهاء بورشة الصيانة في جوان 1982.

بعد ذلك جاء المرسوم 01 / 83 المؤرخ في01/01 /1983 والمتضمن إعادة هيكلة الشركة الوطنية للآلات الميكانيكية SONACOME تحت اسم المؤسسة الوطنية لإنتاج عتاد الري ENPMH والتي كلفت في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبحث وإنتاج عتاد الري ، وتعتبر هذه المؤسسة من الأوائل على مستوى المغرب العربي في هذا المجال ، واستلم المشروع مؤقتا في03/09/ 82 ليبدأ في الاستغلال في02 /11 /82 ليأتي التسليم النهائي في ديسمبر 1984.

وفي سنة 1994تم تقسيم المركب إلى أربع وحدات كل منها مستقلة إداريا وماليا لكن مع بقائها تابعة للمؤسسة الأم ENPMH، وفى إطار الإصلاحات الاقتصادية أصبحت تسميتها "POVAL "POMPES VANNES ALGERIENNE مؤسسة مضخات وصمامات الجزائر، وذلك في 05 أوت 1997م وهي مقسمة إلى ستة وحدات إنتاجية متخصصة ،وهي اليوم مؤسسة مستقلة في التسيير الداخلي والخارجي لها ولا تزال تابعة للقطاع العام.

ثانيا: تعريف المؤسسة

بوفال مؤسسة عمومية اقتصادية شركة ذات أسهم يقدر رأسمالها بـ 120 مليار سنتيم متخصصة في إنتاج عتاد الري، تقع في المنطقة الصناعية بالبرواقية ولاية المدية ومقرها المركزي متواجد بالرويبة في الجزائر العاصمة تقوم هذه المؤسسة بعدة أنشطة في مجال الري والمحروقات حيث أنها تنتج المضخات والصمامات بمختلف أنواعها وأشكالها، ولها ورشات خاصة بصيانة العتاد ووحدات تقوم بتحويل المواد الأولية إلى منتجات على الأسواق المحلية والأسواق الخارجية أي أنها تسوق إلى مختلف ولايات الوطن وتصدر إلى الخارج إلى مجموعة

من الدول مثل إيطاليا، البرتغال...الخ.

كان عدد عمالها في سنة 1975 عند إنشائها 3600 عامل موزعين على وحدات وبعد الإصلاحات الاقتصادية ودخول الدولة الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق ثم التقليص من عدد العمال ليصبح سنة 1996 حوالي 1400 عامل، وذلك لعدة أسباب منها انتهاج الجزائر لسياسة الخوصصة والشروط التي فرضت عليها من صندوق النقد الدولي FMI من بينها تسريح العمال.

وتضم مؤسسة "بوفال" ستة وحدات إنتاجية هي:

- ✓ وحدة المسبك بالبرواقية ؛
- ✓ وحدة الصمامات بالبرواقية؛
- ✓ وحدة المضخات بالبرواقية ؛
- ✓ وحدة الصيانة بالبرواقية ؛
- ✓ بالإضافة إلى المديرية العامة بالجزائر العاصمة.

المطلب الثاني : أهداف ووظائف المؤسسة

أولا : الأهداف

إن من أهم الأهداف التي تسعى مؤسسة POVAL لتحقيقها مايلي :

- ✓ المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني بالاندماج مع المؤسسات الوطنية الكبرى في تحقيق مخطط التنمية الذي تنتهجه الجزائر؛
- ✓ المساهمة في قطاع المحروقات وتزويده بالمنتجات التي يحتاجها حيث من بين منتجات المؤسسة ما يستخدم لذلك؛
- ✓ العمل على تلبية حاجيات الطلب المحلي، وبالتالي محاولة توسيع حصتها في السوق المحلية وتقوية علاقاتها التجارية ؛
- ✓ تحسين نوعية المنتجات بشتى أصنافها قصد مواجهة المنافسة؛
- ✓ السعي إلى التوسع عبر السوق الدولية ومحاولة كسب متعاملين جدد سواء زبائن أو ممولين وذلك بعرض منتجاتها على الصعيد الدولي واستعدادها لتقديم تسهيلات فيما يتعلق بعمليات العبور والتصدير وكذا الاستيراد؛
- ✓ نظرا لطاقة المؤسسة الإنتاجية والتخزينية فإنها تسعى إلى ضمان وصول المتوج إلى كافة الزبائن هذا ما يجعل منها تبحث عن إيجاد قنوات التوزيع المناسبة بلجوئها إلى استخدامها لموزعين حكوميين وموزعين خواص يضمنون تأدية الخدمة على أحسن وجه ؛
- ✓ السعي إلى المحافظة على وفاء الزبون بتقديم الخدمة الحسنة لما بعد البيع.

ثانيا : الوظائف

من التعريف السابق لمؤسسة "بوفال" نستنتج أن مهمتها أو وظيفتها الرئيسية هي العملية الإنتاجية، أي أنها تقوم بعملية تحويل المدخلات من شكل أو نمط إلى آخر والمتمثل في المنتجات النهائية الموجهة للبيع ، وتعتمد على طريقتين في الإنتاج حسب الطلب ، والإنتاج الدائم (المستمر)، حيث أنها تنتهج الطريقة الأولى للمنتجات الغير مطلوبة في السوق بكثرة ، أما الثانية فتنتهجها للمنتجات المطلوبة بكثرة ، ويتم التعرف على الطلب الدائم من خلال الدراسات التي يقوم بها مسيرو المؤسسة والقيام ببعض الدراسات التي تخص أذواق المستهلكين وذلك عبر مصالحها الخاصة بدراسة السوق ومتطلباتها ، وبما أن مؤسسة "بوفال" هي مؤسسة إنتاجية فإنها تقوم بجميع في : الوظائف الأخرى التي تعتمدها المؤسسات الصناعية وذلك حتى تستطيع تحقيق وظيفتها الرئيسية وتتمثل هذه الوظائف في مايلي :

- ✓ الشراء: ومهمتها تموين المؤسسة بكل متطلبات الإنتاج ؛
- ✓ التخزين: وتعتبر وظيفة مكملة الشراء والإنتاج ؛
- ✓ الإنتاج: وتهتم بتحويل المدخلات؛
- ✓ التوزيع: ومهمتها صرف المنتجات إلى الأسواق ودراسة هذه الأخيرة.

المطلب الثالث_: تحليل الهيكل التنظيمي :

يمثل التنظيم الهيكلي توزيع الصلاحيات والمسؤوليات والتدفق المعلوماتى بالإضافة إلى الطريقة التي يتم بها نظام التدرج في المسؤوليات، ويعتبر التنظيم الهيكلي للمؤسسة من النوع الهرمي الذي تختلف فيه المسؤوليات حسب المناصب وهذا ما يساعد على تسهيل الاتصالات عبر مختلف مستويات الهيكل.

تتكون مؤسسة بوفال من 06 وحدات تقوم كل وحدة منها بإنتاج وتوزيع ما تنتجه ما عدا وحدة الصيانة والتي تعد وحدة خدماتية ، كما أن وحداتها مستقلة في الإنتاج والتسيير وذلك حسب نوع نشاط كل وحدة بالإضافة إلى وجود مديرية عامة تتحكم في هذه الوحدات والمتمثلة فيما يلي :

1/ المديرية العامة: مقرها الجزائر العاصمة وهي التي تتحكم في وحدات المؤسسة والرقابة عليها واتخاذ القرارات الخاصة بهذه الوحدات كما أن مهمتها الرئيسية تكمن في التسيير العام للمؤسسة.

2/وحدة المسبك بالبرواقية_: تقوم هذه الوحدة بتحويل المواد الخام إلى منتجات تامة الصنع ومنتجات نصف مصنعة حيث تعتبر هذه الأخيرة كأجسام الصمامات مادة أولية للوحدة الخاصة بها ، وتعتمد هذه الوحدة في توزيع منتجاتها على البيع المباشر أما لوحدات المؤسسة أو إلى السوق الخارجية كما لها هيكل إداري خاص بها و استقلالية في التسيير.

3/وحدة الصمامات بالبرواقية : تختص هذه الوحدة في إنتاج الصمامات بمختلف أنواعها وأشكالها وأحجامها، وتعتمد في شراء المواد الأولية على وحدة المسبك إضافة إلى السوق الخارجية والمحلية ، كما أنها تتحكم في نشاطها والمتمثل في الإنتاج والبيع من خلال تسييرها الذاتي.

_4/وحدة المضخات : للمؤسسة ثلاثة فروع لإنتاج المضخات حيث تنتج مختلف أنواع وأشكال المضخات وقياساتها الخاصة بالري، تعتبر كل وحدة من الوحدات الثلاث مستقلة ذاتيا وماليا في تسيير شؤونها الداخلية والخارجية ، وقد كان هذا التقسيم بهدف تغطية السوق الوطنية . كما يهدف إلى محاولة تقريب المستهلك للمؤسسة ومنه التقليل من النفقات التي تنفق عند شراء هذه المنتجات كنفقات النقل.

5/وحدة الصيانة: بالبرواقية تهتم هذه الوحدة بصيانة الآلات والمعدات الثابتة والمتحركة المتوفرة لدى المؤسسة.

المبحث الثاني : تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي

تعتمد جميع المؤسسات على الأسلوب الرياضي في اشتقاق احتمال الفشل وذللك من خلال معادلة الإرتباط التي تعتمد على مجموعة من المتغيرات فتختلف البعض منها وتشترك في البعض الأخر، بالإضافة إلى أن الأوزان النسبية للمتغيرات تختلف من نموذج إلى أخر حسب الظروف الإقتصادية بناءا على ماتقدم يمكن أن نتطرق إلى بعض النماذج .

المطلب الأول : تطبيق نموذج شارد على مؤسسة بوفال

نموذج شارد: ستخدم هذا النموذج للتنبؤ بفشل المؤسسات ويعتبر كأداة لتقييم المخاطر المحفظة للقروض المصرفية في البنك، تتمثل معادلته فيما يلي:

$$Z= 17X_1+9X_2+3.5X_3+20X_4+1.5X_5+0.1X_6$$

جدول رقم (03-01) : تطبيق نموذج شارد

	2019	2020	2021
حقوق المساهمين	0	0	0
الربح قبل الضريبة	-22716116,68	-29970718,99	2776375,35
الأصول الثابتة	528673328,3	523994458	524096960
الأصول النقدية	25474,63	17820,47	107511,89
إجمالي الخصوم	572222329,4	559588724,2	586462941,5
إجمالي الأصول	572222329,4	559588724,2	586462941,5
صافي رأس المال العامل	-110745614,5	-134330155	-127853406,8
X1	-0,193535989	-0,240051576	-0,218007648
X2	4,45188E-05	3,18457E-05	0,000183323
X3	0	0	0
X4	-0,039698061	-0,053558476	0,004734102
X5	1	1	1
X6	0	0	0
Z	-2,583672357	-3,651759686	-2,109798082

المصدر : من إعداد الطالبتان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

التعليق :

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نتيجة Z أكبر من 5- خلال السنوات الثلاث 2019، 2020 و2021على التوالي كانت 2,583672-، 3,6517596- و 2,10979- على التوالي وحسب هذا النموذج فإن المؤسسة تقع ضمن الفئة الخامسة أي أن المؤسسة معرضة بشكل كبير لمخاطر الفشل المالي وهذا راجع إلى الوضعية المالية للشركة والتي ليست جيدة نظرا لنتيجة قبل الضريبة تمثل نسبة قليلة مقارنة بإجمالي الخصوم وهذا ما يؤكد نسبة المؤشر، فالإعتماد على نماذج اخرى يعد خيارا حتميا

المطلب الثاني : تطبيق نموذج ألتمان في مؤسسة بوفال

نموذج ألتمان : إعتمد ألتمان على عدة بيانات من القوائم المالية في تطبيق نموجه بإستخدام العلاقة الآتية :

$$Z=0.012X_1+0.014X_2+0.033X_3+0.006X_4+0.999X_5$$

الجدول رقم(03-02) :تطبيق نموذج ألتمان

	2019	2020	2021
رأس المال العامل	-110745614,5	-134330155	-127853406,8
الأرباح المحتجزة	0	0	0
مجموع الديون	82549815,65	97034642,59	114357739,3
القيمة الدفترية لحقوق المساهمين	401923389,3	372849093,4	379035301,5
الربح قبل الضريبة	-2474694102	-34414288,88	2776375,35
المبيعات	40172056,33	32771602,77	75643463,32
إجمالي الخصوم	572222329,4	559588724,2	586462941,5
إجمالي الأصول	572222329,4	559588724,2	586462941,5
X1	-0,193535989	-0,240051576	-0,218007648
X2	0	0	0
X3	-4,324707329	-0,061499254	0,004734102
X4	4,868858714	3,842432799	3,314470047
X5	0,07020358	0,05856373	0,128982512
Z	-0,045691245	0,076649668	0,146280483

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية للشركة

التعليق :

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة Z أقل من 1,81 خلال السنوات الثلاث 2019، 2020 و2021على التوالي حيث كانت0,045691-، 0,076649 و 0,146280، وهذا يعني حسب نموذج ألتمان أن المؤسسة مهددة بالفشل المالي و هذا ما تؤكده الوضعية المالية للمؤسسة.

المطلب الثالث : تطبيق نموذج كيدا في مؤسسة بوفال

نموذج كيدا: يعتمد نموذج كيدا على نسب مالية مستخرجة من القوائم المالية تتمثل معادلته في :

$$Z=1.042X_1+0.42X_2-0.461X_3-0.463X_4+0.271X_5$$

الجدول رقم (03-03): تطبيق نموذج كيدا

صافي الربح	-22502258,7	-29780511,4	2868570,42
حقوق المساهمين	0	0	0
المبيعات	40172056,33	32771602,77	75643463,32
النقدية	25474,63	17820,47	107511,89
الخصوم المتداولة	153017920,2	168457524,2	188660296,2
الأصول المتداولة	42272311,65	34127369,29	60806889,44
مجموع الديون	82549815,65	97034642,59	114357739,3
إجمالي الأصول	572222329,4	559588724,2	586462941,5
X1	-0,03932433	-0,05321857	0,004891307
X2	0	0	0
X3	0,276257262	0,202587385	0,322308884
X4	0,07020358	0,05856373	0,128982512
X5	4,45188E-05	3,18457E-05	0,000183323
Z	-0,20082274	-0,17595291	-0,20315688

المصدر : من إعداد الطالبتان بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم Z سالبة في السنوات الثلاث 2019، 2020 و2021على التوالي، كانت 0.2008-، 0.1759- و0.2031- ، مما يشير إلى أن الوضع المالي للمؤسسة ضعيف، وإنها تواجه مشاكل مالية تعرضها للفشل المالي .

المطلب الرابع : تطبيق مؤشر الربحية لتقييم الأداء المالي

أولا : تطبيق مؤشرات التقليدية

حساب معدل العائد على الأصول

معدل العائد على الأصول = النتيجة العملياتية /إجمالي الأصول

1_ _ حساب معدل العائد على الأصول لسنة 2019:

−0،038893 = 57222329،41 / −22255877،38

2_ حساب معدل العائد على الأصول لسنة 2020 :

− 0،04998= 599588724،18 / −29970718،99

3_ حساب معدل العائد على الأصول لسنة 2021 :

0،06121= 586462941،51 / 3590177،90

التعليق :

نلاحظ من خلال مؤشر معدل العائد على الأصول (مقياسا لربحية) خلال السنوات الثلاث 2019 ،2020 و 2021 على التوالي 0،03− ، 0،04 و 0،06 و هذا مايدل على أن الوضعية المالية للمؤسسة متدهور .

خلاصة الفصل :

بعد الدراسة الميدانية لمؤسسة بوفال _البرواقية، قمنا بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة، من خلال الإطلاع على مختلف وثائق المؤسسة التي تسمح بمعرفة الحالة المالية، وبتطبيق النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي، حيث إتضح أن الوضعية المالية للمؤسسة غير جيدة ومعرضة للفشل المالي وذلك بناء على نتائج نماذج التنبؤ بالفشل المالي

خاتمة :

على ضوء ما ورد في الدراسة يمكن القول أن عملية التشخيص المالي تعد من العمليات الضرورية في ظل التطورات الحاصلة، حيث تساعد هذه العملية على تحديد الوضعية المالية للمؤسسات ومعرفة ما إذا كانت مستقرة ومحققة للتوازن المالي أم لا، وهذا يضمن للمؤسسة معرفة نقاط قوتها واستغلالها وإدراك نقاط ضعفها لتحويلهم إلى فرص لضمان الاستمرارية والبقاء، وهذا من خلال الاعتماد على تحليل قوائمها المالية بواسطة مؤشرات ونسب مالية وحتى نماذج مختلفة من أجل الحصول على نتائج دقيقة تساعدها في تقييم أدائها المالي خلال فترة معينة و هدفت الدراسة أيضا لمعرفة كيفية تقييم الأداء المالي، وقياس التنبؤ بالفشل المالي الذي يعتبر هذا الأخير أمرا ضروريا، فهو يعكس الوضعية المالية للمؤسسة الحالية، ويتنبأ بالوضعية المالية المستقبلية، وبالتالي يساعد على اتخاذ قرارات مالية لتفادي وقوع المؤسسة في فشل مالي، وضمان الاستمرارية والبقاء وهو الهدف المرجو للمؤسسة وذلك بالاعتماد على نماذج التنبؤ بالفشل المالي، ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة بالوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة وهذا ما قمنا بدراسته في مؤسسة بوفال بالبرواقية ولاية المدية خلال الفترة من 2019 إلى 2021 حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها:

النتائج الدراسة :

- ✓ المؤسسة ليست في حالة أمان من الفشل خلال التنبؤ بنموذجين كيدا وشارد ؛
- ✓ رغم أهمية هذه النسب والنماذج إلا أنه يصعب تطبيقها على جميع المؤسسات لغياب مصداقية المعلومات المحاسبية ؛
- ✓ وقد توصلنا إلى أن المؤسسة معرضة للفشل المالي و هذا حسب نموذج كيدا خلال سنوات الثلاث 2021/2020/2019 على التوالي كانت قيمة z=01 و هذا مؤشر على أن الوضع المالي للمؤسسة متدهور .

إختبار الفرضيات :

- ✓ التشخيص المالي له دور كبير على المؤسسة الاقتصادية حيث يقوم بتحليل الوضع المالي للمؤسسة والكشف عن نقاط القوة والضعف لها، كما يساعد على اتخاذ القرارات وذلك وفق الأدوات والأساليب والتقنيات المستخدمة في التشخيص المالي، وهذا مايؤكد صحة الفرضية الأولى .

- ✓ يعتبر التشخيص المالي من أهم العمليات التي تعتمد عليها المؤسسة في تقييم أدائها المالي وذلك من خلال دراسة قوائمها المالية وتحليلها بالاعتماد على مؤشر الربحية (معدل العائد على الأصول) وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية .
- ✓ يعتبر ألتمان من النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة إنذار مبكر يمكن التنبؤ به وتفادي المؤسسة للفشل وهذا ما يؤكد الفرضية الثالثة .

التوصيات :

- ✓ ضرورة اهتمام المؤسسات بالتشخيص المالي في مجال التنبؤ بالفشل المالي؛
- ✓ ضرورة اهتمام المؤسسات بنماذج التنبؤ الفشل المالي لضمان بقائها؛
- ✓ ضرورة تطوير نماذج التنبؤ بالفشل المالي لتنبؤ بالوضع المالي المستقبلي للمؤسسة ؛
- ✓ ضرورة التوسع في الدراسات الخاصة بظاهرة الفشل المالي .

قائمة المراجع :

باللغة العربية

أولا : الكتب

1- آل شبيب درية كمال ، **مبادئ الإدارة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

2- الحصادي سالم اسماعيل، **تحليل القوائم المالية**، المكتب الوطني للبحث والتطوير، طرابلس، ط1، 2005.

3- الحيالي وليد ناجي، **الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، الوراق للنشر والتوزيع عمان،الأردن، ط1، 2004.

4-السيد أمين أحمد لطفي، **التحليل المالي لإغراض التقييم ومراجعة الأداء والإستثمار في البورصة**، دار الجامعية لطباعة والنشر والتوزيع، 2007 .

5- السيسي حسن صلاح الدين ، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات**، دار الفكر العربي، مصر، ط 1، 2003.

6_ الحناوي محمد صالح ، نهال فريد مصطفى، **الإدارة المالية التحليل المالي لمشروعات الأعمال**، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية ، 2008.

7_ الخطيب محمد محمود ، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر والتوزيع،،الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

8_ الدهراوي كمال الدين ، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.

9_ الدوري مؤيد عبد الرحمان ، حسين محمد سلامات، **أساسيات الإدارة المالية**، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن 2013.

10_ الكرخي فؤاد مجيد ، **تقويم الأداء بإستخدام النسب المالية**، دار المنهاج، الأردن، الطبعة الاولى ، 2009 .

11_ توفيق محمد عبد المحسن ، **تقييم الأداء** ، دار النهضة العربية مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة، القاهرة ، مصر، 1998 .

12_ خميسي شيخة ، **التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة، الجزائر، 2010.

13_ خنفي مؤيد راضي ، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط 1، 2006.

14_ زاهر عبد الرحيم عاطف، **ادارة العمليات النقدية والمالية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005 .

15- شقيري نوري موسى وآخرون،**إدارة المخاطر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى،2012 .

16_ صخري عمر، **إقتصاد مؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، سنة 1993.

17_ عبد الخالق محمد، **الإدارة المالية والمصرفية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010 .

18_ عدون ناصر دادي، **التحليل المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية،1889.

19_ فرحات جمعة السعيد، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000 .

20_ مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

21_ محمد أبو النصر مدحت، **الأداء الإداري المتميز**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2012.

ثانيا : المجلات

1_أحمد النعمي شهاب الدين ،**استخدام مؤشري القيمة السوقية المضافة والعائد على رأس المال المستثمر في قياس أداء القطاع المصرفي العراقي**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68، بغداد.

2_ دادن عبد الغني ، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الباحث، العدد رقم 04،2006 .

3_ شاهين علي، جهاد مطر ، **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين دراسة تطبيقية**، مجلة جامعة النجاح مجلد 25، عدد04،2011.

4_ شبلي محمد عبد الحسين توفيق، **إستخدام مدخل القيمة الإقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي والتشغيلي في الوحدات الإقتصادية**، مجلة العلوم الإقتصادية، مجلد (23)، العدد 06، 2009.

5_ صالح الخياط زهراء، **استخدام نموذج شارد للتنبؤ بالفشل المالي**، مجلة الرافدين العدد 115 المجلد 36، 2014.

6_ يحياوي مفيدة، **تحديد هيكل التمويل الأمثل في المؤسسات العمومية والاقتصادية الجزائرية**، مجلة العلوم الانسانية لجامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر، العدد الثالث، أكتوبر2002.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات

1_ العجلاني سامي عماد الدين ، **تقييم سوق الأسهم لأداء الشركات دراسة في نسبة التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، عمان، 2005.

2_ العقيري فؤاد أحمد محمد، **تقييم الأداء المحاسبي واستراتيجيات تطويره في الشركات الصناعات التحويلية في اليمن**، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2006.

3_ بلكاري بلخير ، **أثر التقييم المالي على مسار الشركة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2010.

4_ الهباش محمد يوسف، **إستخدام مقاييس التدفق النقدي و العائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

5_ باصور رضوان، **إستخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية محاسبة، جامعة المدية، 2008 /2009.

6_ بسام عبد الله الغصين هلا ، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة**، أطروحة ماجيستر، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004.

7_ بضياف عبد الباقي ، **تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة ماجستير جامعة ورقلة الجزائر، 2014.

8_ _ جليلة بن خروف، دور المعلومات المالية للمؤسسة و إتخاذ القرارات دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس، 2009 .

9_ بن مالك عمار، المنهج **الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء دراسة حالة شركة إسمنت السعودية**، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011.

10_ جابر علي فاضل ، **التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء–دراسة تحليلية للبيانات المالية لشركة الخزف السعودية**، الأكادمية العربية المفتوحة في الدنمارك، جزء من متطلبات دراسة مادة التحليل المتقدم في برنامج الماجستير للعلوم المحاسبية، 2006.

11_ حمدي جهاد، اسماعيل مطر، **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين**، مذكرة مقدمة للحصول على الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010.

12_ درغام سوزان، ماهر موسى درغام، **العلاقة بين التدفقات النقدية و عوائد الأسهم وفقا للمعيار الدولي رقم 7**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة ، كلية التجارة، فلسطين، 2008 .

13_ شكري مريم، محمود نديم، **تقييم الأداء المالي بإستخدام بطاقة الأداء المتوازن**، مذكرة ماجيستر، جامعة الشرق الأوسط، 2013.

14_ عزت هاني، عزت أبو شهاب، **مدى فعالية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في شركات المساهمة المدرجة في البورصة**، قدمت هذه الرسالة للحصول على الماجستير، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط، سنة 2018 .

15_ علي الرفاعي هاشم أحمد محمد، **التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام نموذج ألتمان دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق بورصة عمان**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط، 2017.

16_ عمر الطويل عمار أكرم، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية،غزة ،2008.

17_ عيد سليمان مراد قاسم، **التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية**، مذكرة ماجيستير، جامعة اليرموك، 2003 .

18_ قريشي خير الدين، **دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)في التنبؤ بخطر الإفلاس دراسة عينة من الشركات الجزائرية**، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر،2014 .

19_ يوسف الهباش محمد، **إستخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2006.

20_ تريكي ليلى، **قياس الأداء المالي والتنبؤ بالفشل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة المدية،2014.

رابعا: المداخلات العلمية والمطبوعات

1_ خليفة الحاج، **التشخيص المالي أداة لرسم الإستراتيجية المالية للمؤسسة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني بعنوان التشخيص المالي للمؤسسات الإقتصادية، جامعة سوق أهراس، 23/22 ماي 2012.

2_دبابش محمد نجيب، طارق قويدري، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاجن الكبرى جنوب بسكرة، ملتقى وطني حول آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر،جامعة الوادي، 05-2013/05/06.

3_ عبد الكريم الخناق سناء، **مظاهر الأداء الاستراتيجي والميزة التنافسية المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومة**، جامعة ورقلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2005/3/8.

4_ دردوري لحسن، **مطبوعة في مقياس التشخيص المالي**، سنة أولى ماستر، تخصص مالية وحاكمية المؤسسة ومالية وإقتصاد دولي، قسم علوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،سنة 2014-2015.

5_ ساجي فاطمة، **مطبوعة في مقياس التحليل المالي**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2017/2016.

خامسا :القوانين والمراسيم

1_ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، الصادر يوم الاربعاء 28 ربيع الأول 1430 الموافق ل25 مارس 2009 قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

المراجع باللغة الأجنبية:

أولا : الكتب

1- Chandal bussenault martine prete,**organisation et gestion de l'enterprise** ,edition vuibert, France, 1999.

2-chantal buissment, **analyse financiére** berti edition ,algérie, 2011.

3-J , Y Eglem et autre, Les mécanismes financiéres de l'entreprise, edition montchisstien ,France, 1991. -laurent batshe **le daignostique financier,** rdition economica ,France.

4-Jaqueline Delehaye ,Florence delahaye **,finance denterprise**,edition economices, , dunod France, 2007.

5- kamel hamdi , **daignostique et redressment** ,edition salam ,algerie, 2002.

6- Martin Fridson , **financial statement analysis** , third edition ,2002.

7-Nacer Eddin Saad Analtse , **financiere d 'entreprise mèthodes et outils d'analyse et de daignostic en norms financiers et internationales** ,edition economices , France ,2009 .

ثانيا : مجلات

1_josée et piett, la gestion financer des pme trévéres et pratiqu, presses de université de québec, 1999.

2- M.j.Gordan, Towards atheoryof financial The journalof financial ,1971.

ثالثا: أطروحات ومذكرات

1-bachy , Michel Sion , Analyse Financière de compt consolidès normes ifrs, mémoireé,Dunod,Frace Burno , 2009.

الملاحق

EPE POVAL SPA

ZONE INDUSTRIELLE BP 400 26200 BERROUAGHIA MEDEA

N° D'IDENTIFICATION 099735030124529

EDITION DU 20/03/2023 14:47

EXERCICE 01/01/20 AU 31/12/20

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	20	20
Ventes et produits annexes		75 643 463,32	
Variation stocks produits finis et en cours		9 000,00	
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**75 652 463,32**	
Achats consommés		-21 159 958,09	
Services extérieurs et autres consommations		-4 362 283,57	
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-25 522 241,66**	
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**50 130 221,66**	
Charges de personnel		-46 211 971,59	
Impôts, taxes et versements assimilés		-824 564,46	
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**3 093 685,61**	
Autres produits opérationnels		33,36	
Autres charges opérationnelles		-1 103 044,65	
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-740 868,15	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		2 340 371,73	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**3 590 177,90**	
Produits financiers			
Charges financières		-813 802,55	
VI-RESULTAT FINANCIER		**-813 802,55**	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**2 776 375,35**	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		92 195,07	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**77 992 868,41**	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-75 124 297,99**	
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**2 868 570,42**	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**2 868 570,42**	

EPE/POVALSPA

ZONE INDUSTRIELLE BP 400 26200 BERROUAGHIA MEDEA

N° D'IDENTIFICATION 099735030424529

EDITION DU 20/03/2023 14:46

EXERCICE 01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	20 Montants Bruts	20 Amortissements Provisions et pertes de valeurs	20 Net	20 Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporellesX		2 498 786,97	2 498 786,97		
Immobilisations corporelles					
Terrains		523 365 000,00		523 365 000,00	
Bâtiments		443 186 667,54	443 186 667,54		
Autres immobilisations corporelles		187 250 385,25	186 518 425,27	731 959,98	
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif		1 559 092,09		1 559 092,09	
TOTAL ACTIF NON COURANT		**1 157 859 931,85**	632 203 879,78	**525 656 052,07**	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		8 728 085,28	599 236,08	8 128 849,20	
Créances et emplois assimilés					
Clients		85 822 651,78	39 369 232,43	46 453 419,35	
Autres débiteurs		4 313 513,08		4 313 513,08	
Impôts et assimilés		1 803 595,92		1 803 595,92	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		107 511,89		107 511,89	
TOTAL ACTIF COURANT		**100 775 357,95**	39 968 468,51	**60 806 889,44**	
TOTAL GENERAL ACTIF		**1 258 635 289,80**	672 172 348,29	**586 462 941,51**	

EPE PROVAL SPA

ZONE INDUSTRIELLE BP 400 26200 BERROUAGHIA MEDEA

N° IDENTIFICATION 099735030424529

EDITION DU 20/03/2023 14:46

EXERCICE 01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	20 Montants Bruts	20 Amortissements Provisions et pertes de valeurs	20 Net	20 Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		2 498 786,97	2 498 786,97		
Immobilisations corporelles					
Terrains		523 365 000,00		523 365 000,00	
Bâtiments		443 186 667,54	443 186 667,54		
Autres immobilisations corporelles		187 250 385,25	186 518 425,27	731 959,98	
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif		1 559 092,09		1 559 092,09	
TOTAL ACTIF NON COURANT		**1 157 859 931,85**	632 203 879,78	**525 656 052,07**	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		8 728 085,28	599 236,08	8 128 849,20	
Créances et emplois assimilés					
Clients		85 822 651,78	39 369 232,43	46 453 419,35	
Autres débiteurs		4 313 513,08		4 313 513,08	
Impôts et assimilés		1 803 595,92		1 803 595,92	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		107 511,89		107 511,89	
TOTAL ACTIF COURANT		**100 775 357,95**	39 968 468,51	**60 806 889,44**	
TOTAL GENERAL ACTIF		**1 258 635 289,80**	672 172 348,29	**586 462 941,51**	

EPE/POVALSPA

ZONE INDUSTRIELLE BP 400 26200 BERROUAGHIA MEDEA

N° D'IDENTIFICATION:099735030424529

EDITION_DU 20/03/2023 14:47

EXERCICE 01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	20	20
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation		377 447 792,66	
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		2 868 570,42	
Autres capitaux propores - Report à nouveau		-831 617 141,41	
Comptes de liaison		830 336 079,85	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**379 035 301,52**	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		10 561 595,90	
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes		8 205 747,87	
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II		**18 767 343,77**	
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		70 471 583,83	
Impôts		3 830 973,10	
Autres dettes		114 357 739,29	
Trésorerie passif			
TOTAL III		**188 660 296,22**	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**586 462 941,51**	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

PPE/POVAL SPA UNITE MAINTENANCE

ZONE INDUSTRIELLE BP 400 26200 BERROUAGHIA MEDEA

N° D'IDENTIFICATION 099735030424529

EDITION DU 17/05/2023 11:19

EXERCICE 01/01/2019 AU 31/12/2019

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2019			2018
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles	X	2 498 786,97	2 498 786,97		
Immobilisations corporelles					
Terrains		523 365 000,00		523 365 000,00	
Bâtiments		443 186 667,54	443 186 667,54		
Autres immobilisations corporelles		186 822 252,19	181 513 923,86	5 308 328,33	
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif		1 276 689,43		1 276 689,43	
TOTAL ACTIF NON COURANT		**1 157 149 396,13**	627 199 378,37	**529 950 017,76**	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		8 934 942,85	2 713 834,96	6 221 107,89	
Créances et emplois assimilés					
Clients		73 816 276,92	39 390 529,76	34 425 747,16	
Autres débiteurs		1 599 981,97		1 599 981,97	
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplo.. assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		25 474,63		25 474,63	
TOTAL ACTIF COURANT		**84 376 676,37**	42 104 364,72	**42 272 311,65**	
TOTAL GENERAL ACTIF		**1 241 526 072,50**	669 303 743,09	**572 222 329,41**	

EPE/POVALSPA UNITE MAINTENANCE

ZONE INDUSTRIELLE BP 400 26200 BERROUAGHIA MEDEA

N° D'IDENTIFICATION:099735030424529

EDITION_DU 17/05/2023 11:19

EXERCICE:01/01/2019 AU 31/12/2019

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation		377 447 792,66	
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-22 502 258,65	
Autres capitaux propores - Report à nouveau		-772 074 777,53	
Comptes de liaison		819 052 632,81	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**401 923 389,29**	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		10 561 595,90	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		6 719 418,07	
TOTAL II		**17 281 013,97**	
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		66 852 179,20	
Impôts		3 615 931,30	
Autres dettes		82 549 815,65	
Trésorerie passif			
TOTAL III		**153 017 926,15**	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**572 222 329,41**	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

POVALSPA UNITE MAINTENANCE

ZONE INDUSTRIELLE BP 400 26200 BERROUAGHIA MEDEA

N°D'IDENTIFICATION:099735030424529

EDITION_DU:17/05/2023 11:19

EXERCICE:01/01/2019 AU 31/12/2019

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
Ventes et produits annexes		40 172 056,33	
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**40 172 056,33**	
Achats consommés		-8 174 745,43	
Services extérieurs et autres consommations		-2 034 121,41	
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-10 208 866,84**	
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**29 963 189,49**	
Charges de personnel		-44 796 172,09	
Impôts, taxes et versements assimilés		-800 968,54	
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**-15 633 951,14**	
Autres produits opérationnels		3 854 122,89	
Autres charges opérationnelles		-1 056 502,96	
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-9 434 895,17	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		15 349,00	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**-22 255 877,38**	
Produits financiers			
Charges financières		-460 239,60	
VI-RESULTAT FINANCIER		**-460 239,60**	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**-22 716 116,98**	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		213 858,33	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**44 041 528,22**	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-66 543 786,87**	
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-22 502 258,65**	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-22 502 258,65**	

EPE/PROVALSPA UNITE MAINTENANCE

ZONE INDUSTRIELLE BP 400 26200 BERROUAGHIA MEDEA

N° D'IDENTIFICATION:099735030424529

EDITION_DU:17/05/2023 11:22

EXERCICE:01/01/2020 AU 31/12/2020

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2020			2019
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		2 498 786,97	2 498 786,97		
Immobilisations corporelles					
Terrains		523 365 000,00		523 365 000,00	
Bâtiments		443 186 667,54	443 186 667,54		
Autres immobilisations corporelles		186 892 252,19	186 262 794,32	629 457,87	
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif		1 466 897,02		1 466 897,02	
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 157 409 603,72	631 948 248,83	525 461 354,89	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		8 706 116,84	2 713 834,96	5 992 281,88	
Créances et emplois assimilés					
Clients		65 480 141,02	39 595 005,28	25 885 135,74	
Autres débiteurs		2 232 131,20		2 232 131,20	
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		17 820,47		17 820,47	
TOTAL ACTIF COURANT		76 436 209,53	42 308 840,24	34 127 369,29	
TOTAL GENERAL ACTIF		1 233 845 813,25	674 257 089,07	559 588 724,18	

EPE PROVAL SPA UNITE MAINTENANCE
ZONE INDUSTRIELLE BP 400 26200 BERROUAGHIA MEDEA
N° D'IDENTIFICATION 099735030424529

EDITION DU 17/05/2023 11:22
EXERCICE 01/01/2020 AU 31/12/2020

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation		377 447 792,66	
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-29 780 511,40	
Autres capitaux propores - Report à nouveau		-797 393 060,22	
Comptes de liaison		822 574 872,33	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**372 849 093,37**	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		10 561 595,90	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		7 720 510,67	
TOTAL II		**18 282 106,57**	
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		67 879 124,35	
Impôts		3 543 757,30	
Autres dettes		97 034 642,59	
Trésorerie passif			
TOTAL III		**168 457 524,24**	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**559 588 724,18**	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés